

الاعتداءات على الصحافة خلال العام 2006

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

النسخة العربية



لجنة حماية الصحفيين

Committee to Protect Journalists

330 7th Ave., 11th Floor

New York, NY 10001

هاتف: +212-465-1004

فاكس: +212-465-9568

البريد الإلكتروني: info@cpj.org

موقع الإنترنت: www.cpj.org

فهرس المحتويات

2	تحليل
6	ملخص البلدان
6	مصر
8	إيران
10	العراق
14	إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة
19	لبنان
22	المغرب
24	السعودية
27	تونس
29	تركيا
32	اليمن
35	لمحات سريعة
35	الجزائر
36	البحرين
36	الأردن
36	الكويت
37	ليبيا
37	موريتانيا
37	السودان
39	سوريا

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مع تراجع الديمقراطية، ما زالت الصحافة العربية تدفع نحو الحرية

بقلم جويل كمبانا

اكتسبت الإصلاحات السياسية زخما في كافة بقاع الشرق الأوسط في أعقاب الاعتداءات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وبعد اجتياح العراق بقيادة الولايات المتحدة في آذار (مارس) 2003. وتزايدت المطالبات في مصر ولبنان لتحقيق الديمقراطية؛ كما وفرت الانتخابات في العراق وفلسطين واليمن والسعودية أمالا بتحقيق مستقبل يستند إلى التعددية. واغتنمت وسائل الإعلام في عدد من الدول العربية هذه الفرصة السانحة، فقد تجاوزت الصحف في مصر واليمن محظورات كانت مفروضة منذ أمد بعيد، وذلك من خلال توجيه انتقادات صريحة للقادة السياسيين. وفي العراق فتح إسقاط نظام صدام حسين الطريق أمام نشوء وسائل إعلام نابضة بالحياة. وفجأة، بدأ الحكام المستبدون المعروفون بخنق المعارضة، يمتدحون فضائل الديمقراطية، وهي نظام من الحكم تعهد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على أثر النجاح العسكري الأولي في العراق، بنشره في هذه المنطقة التي يحكمها الأمراء والحكام المطلقون.

تبدو تلك الأيام الخوالي الآن من الماضي البعيد. فخطوة الرئيس بوش بنشر الديمقراطية لم تتجاوز خطواتها الأولى. ولم ينتج عن نشاط واشنطن في حث العديد من حلفائها الإقليميين سوى السراب. فالحكام المستبدون في الشرق الأوسط عملوا على إجهاد أي إصلاح مهم، أو إنهم قاموا بتغييرات شكلية فقط. ونقول مارينا أوتاوي، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، "لقد قطع [بوش] وعودا طموحة، ولكنه لم يتمكن من تحقيقها. إن استراتيجية الولايات المتحدة لم تتناول أي شيء يخص المشكلة المركزية في الشرق الأوسط، وهي: كيف يمكن تقليص سلطة الحاكم المطلق؟"

إن مضامين هذا الأمر واضحة. فالتغيير، هذا إذا حدث أي تغيير، سيستغرق العديد من السنوات. وفي حين أن الضغط الدولي مهم، إلا أن الجهود المستدامة من الداخل هي أمر حيوي.

مناصرو الإصلاحات السياسية وحرية الصحافة الذين انتعشت آمالهم بما أعربت عنه إدارة الرئيس بوش، اصطدموا بالواقع الإقليمي: كالنخب المستبدة والمستحكمة في بلدان مثل مصر والسعودية والمغرب؛ وما أصبح فوضى قاتلة في العراق. كان من ضمن حالات قتل الصحفيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2006 والتي بلغت 34 حالة، 32 حالة في العراق، ومعظمها على يد فرق اغتيال. وخارج العراق، تعرض عشرات الصحفيين الذي تحدوا النظام السياسي إلى تهديدات من قبل عملاء حكوميين، كما تمت ملاحقتهم أمام القضاء، واحتجازهم، أو تم حجب آرائهم خلال حملات قمع ضد وسائل الإعلام امتدت من الجزائر إلى اليمن.

تمكنت إدارة الرئيس بوش من إجراء انتخابات في العراق، وقد وصفتها بأنها تشكل نموذجا ديمقراطيا للشرق الأوسط. ولكن المذابح لم تتوقف، ووجد الصحفيون أنفسهم عالقين في وسطها. فلم يتوقف الأمر على استهدافهم من قبل القتل، بل تعرضوا أيضا لضغوط سياسية من قبل المسؤولين الحكوميين الغاضبين من التغطية الصحفية التي يقومون بها. كما تعرض عدد متزايد من الصحفيين العراقيين للمضايقات والرقابة والملاحقة الجنائية بموجب قوانين قاسية تم إحياؤها من عهد صدام حسين. كما تعرض آخرون للاعتقال والمضايقات من قبل قوات الأمن. وواصلت الحكومة حظرها التعسفي على بث بعض

القنوات الفضائية، كما فعلت في أيلول (سبتمبر) عندما أغلقت مكتب بغداد لقناة "العربية" الفضائية التي تتخذ من دبي مركزا لها، ولمدة شهر كامل استنادا إلى تهمة غامضة بتشجيع "العنف الطائفي والحرب في العراق".

وإذ لا توجد سوى قيود قليلة على سلطات الحكومات في المنطقة، فإنها شنت حملات لإسكات الصحفيين الناقدين، مستخدمة قوانين الصحافة أو التهديد المباشر. وعندما وصلت الضغوطات الأمريكية إلى نروتها في أعقاب الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، وعد الرئيس المصري حسني مبارك بإجراء إصلاحات تتضمن إلغاء أحكام السجن ضد ما يسمى مخالفات الصحافة. ولكن بحلول عام 2006، ظلت العقوبات الجنائية ضمن القوانين، وواجه عدد من الصحفيين المصريين خطر صدور أحكام بالسجن بحقهم بسبب كتاباتهم الناقدة. تابع الصحفيون المصريون كتاباتهم الناقدة ولكنهم واجهوا الاعتقال والقضايا الجنائية واعتداءات رعتها الدولة. وحافظت الحكومة، مثل سائر الحكومات في المنطقة، على سيطرتها على ملكية وسائل الإعلام. وعبر الناشر الصحفي المستقل هشام قاسم عن الأسف جراء قيام الحكومة بكبح حركة الإصلاح الديمقراطي، وعلق بالقول، "ما زالت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في قبضة الحكومة، وكذلك 90 بالمئة من الصحف. يجب أن تتوفر وسائل إعلام تتمتع بالمصداقية كي يتمكن المدنيون من مخاطبة الرأي العام".

وفي أماكن أخرى من المنطقة، ظل اتخاذ بعض الإجراءات المنقوصة. ففي السعودية، وتحت ضغط دولي شديد لفتح مجتمعها المغلق بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر التي كان معظم منفذها من السعوديين، قامت الحكومة في البداية بتخفيف القيود على الصحافة التي كانت تعاني من رقابة شديدة. واستهلت الصحف حوارا غير مسبوق حول دور المؤسسة الدينية في البلاد في نشر التطرف. ولكن تبع تلك الخطوات الواعدة في الإعلام حملة قمعية حكومية تضمنت فصل العديد من الكتاب الناقدين من العمل وتوجيه تهديدات لأخرين. وامتدت تلك النزعة إلى العام 2006، إذ تم في نيسان (إبريل) سجن الصحفي رباح القويعي لمدة 13 يوما انتقاما منه بسبب كتاباته عن التطرف الديني. وفي حين يتمتع الإعلام السعودي حاليا بحرية أكبر مقارنة بالوضع الذي كان سائدا في تاريخه الحديث، إلا أن الحكومة السعودية ما زالت تمنع وسائل الإعلام من تغطية قضايا مركزية مثل الفساد الحكومي ونشاطات الأسرة المالكة.

سعى ملك الأردن عبدالله الثاني إلى إظهار صورته كملك إصلاحي، وظل يقول للصحفيين أن "السماء هي الحدود" بالنسبة لحرية الصحافة. ولكن تواصلت معاناة الصحفيين من وطأة الأجهزة الأمنية المتنفذة التي تغلغت في قطاعات واسعة من الإعلام، وأدارت نزعة واسعة من الرقابة الذاتية. وفي أيار (مايو)، قام ضباط أمن بالتحقيق مع المحرر فهد الريماوي لمدة تزيد عن ست ساعات بسبب قيامه بنشر مقال ينتقد الإعلان الحكومي بأن الحكومة اكتشفت مخبا للأسلحة تابع لحركة حماس. وبعد شهر من ذلك، قام ضباط أمن بإيقاف مقابلة حية كانت قناة الجزيرة تجريبها مع شقيق زوجة المتمرّد أبو مصعب الزرقاوي الذي قتل في العراق، كما احتجزوا الصحفي ياسر أبو هلاله والفريق الذي يعمل معه لفترة قصيرة.

حرية الصحافة في ليبيا وتونس وعمان والإمارات العربية المتحدة إما غير موجودة بتاتا، أو أنها تخضع لرقابة شديدة. كما تواصل سوريا حملة قمع لا تلبث ضد المعارضين بما في ذلك اعتقال الصحفيين الذين يكتبون على شبكة الإنترنت وأصحاب المدونات على شبكة الإنترنت.

إن هذا الوضع يستتبع تساؤلا عما إذا كان من الممكن الطلب من الحكام المستبدّين إصلاح أنفسهم. لقد تعهد الرئيس بوش خلال حفل تنصيبه عام 2005 بأنه سيعمل على تشجيع الإصلاح لدى الحكومات الأخرى من خلال التوضيح بأن النجاح في علاقاتنا سيتطلب المعاملة الشريفة لمواطنيهم". ولكن تبعات استراتيجية الرئيس بوش في العراق استهلكت جل اهتمام واشنطن، وجعلت الولايات المتحدة أقل عزمًا على مناصرة التغيير الحقيقي في المنطقة.

وفي شباط (فبراير)، عقد وزير الدفاع آنذاك، دونالد رامسفيلد، محادثات أمنية مع قادة الجزائر وتونس، وكلاهما ذات سجل شائن فيما يخص حرية الصحافة. وخلال ذلك الشهر ذاته، أصدر الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، أمرا يحظر من الناحية العملية على وسائل الإعلام الجزائرية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في عقد التسعينات أثناء الحرب الأهلية، بما في ذلك حالات قتل الصحفيين التي بلغت على الأقل 58 حالة. ولا يزال المحرر الصحفي محمد بن شيكو يرزح في السجن لإتمام عقوبة بالسجن لمدة سنتين صدرت بحقه بسبب قيامه بانتقاد الرئيس بوتفليقة. وفي تونس، يقبع في السجن محامي حقوق الإنسان محمد عبو بسبب قيامه بنشر مقال على شبكة الإنترنت قارن فيه التعذيب في السجن التونسية مع الأوضاع الشائنة في سجن أبو غريب في العراق؛ كما تواصل الأجهزة الأمنية ممارسة ضغوط شديدة على صحفيين آخرين ومدافعين عن حقوق الإنسان.

على الرغم من جميع هذه النزعات المثبطة، إلا أنه لا يزال هناك أمل. وعلى الرغم من أن الأنظمة الاستبدادية راسخة بقوة، إلا أن هناك ديناميكيات سياسية جديدة واضحة. إن الاعتداءات على الصحافة تزايدت في العديد من البلدان ذلك لأن الصحفيين أخذوا يصبحون أكثر جرأة في انتقاداتهم. وقد استغل الكتاب في مصر والمغرب واليمن الانفتاح السياسي من أجل نشر أخبار وتعليقات جريئة ما كان يمكن نشرها قبل بضع سنوات خلت. وفي الصحافة عملت مجموعة من الصحفيين المستقلين على دفع حدود ما تحتمل السلطات نشره في الصحافة من خلال تغطية الفساد وأخطاء الحكومات. وقد بدأ جدار الخوف الذي يمنع المواطنين من التعبير عن أنفسهم بحرية يتآكل، حتى في الدول الأشد ممارسة للقمع.

ومن الأمور الأكثر أهمية، كسر احتكار السلطات للمعلومات خلال السنوات الأخيرة بسبب تكاثر القنوات التلفزيونية الفضائية وازدياد استخدام شبكة الإنترنت. وأشار عمرو حمزاوي، وهو أحد كبار الباحثين في مؤسسة كارنجي للسلام العالمي، "لقد انقضت الأيام التي كانت الدولة تدير فيها الحوار العام". وأضاف بالقول "إذا كانت الدعوات للإصلاح السياسي قد أدت إلى أي نتائج ملموسة، فإنها قد أنتجت حوارا غير مسبوق حول الديمقراطية والتعددية". وقد أنتجت القنوات الفضائية الجماهيرية، مثل قناة "الجزيرة"، توقعات ضمن الجماهير بأنه يمكن الكشف عن الحقيقة وإخضاع الممسكين بزمام السلطة للحساب.

تختلف آفاق تحقيق حرية أكبر للصحافة بين بلد وآخر، ولكن الصحفيين في بلدان مثل مصر والمغرب واليمن يعربون عن آمال بتحقيق تغييرات. ويقول الناشر المغربي أبو بكر جامعي، والذي تعرض لمحاولات حكومية متعددة لإيقاف صحيفته "لو جورنال إيبدو مادير" الأسبوعية المستقلة، "أنا متفائل، وليس ذلك لأن النظام يسمح بحرية التعبير، ولكن لأنني أرى أن القوى الداخلية في المجتمع تتحرك نحو الانفتاح والتحرر". وأضاف الجامعي "إن وجود الصحافة الحرة هو مطلب اجتماعي. ولكن المشكلة أن هذه الحرية لا تتحقق بالسرعة التي يرغبها المجتمع أو يطالب بها". ومن الدلائل على ذلك أن الصحف مثل صحيفة "لو جورنال إيبدو مادير" تستقطب اهتمام الجماهير أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من الضغط الشديد الذي تمارسه عليها السلطات الرسمية.

وفي مصر، تعرض النشطاء الذين يطالبون بالديمقراطية والصحفيون المستقلون إلى سخط السلطات، ولكنهم يواصلون تشجيع الحوار السياسي الجريء في الصحافة وعبر شبكة الإنترنت. وحتى في الدول الأشد انغلاقا من الناحية السياسية، مثل سوريا، نجد المثقفين وأصحاب المدونات يثيرون حوارات كان من المستحيل أن تطرح قبل بضعة سنوات.

من المقدر للكفاح من أجل إيجاد صحافة حرة وفعالة أن يكون كفاحا طويلا وشاقا وأن يشمل قوى سياسية أوسع. وفي العديد من البلدان، فإن غياب المؤسسات السياسية المستقلة والحضور الواسع لأجهزة أمن الدولة يعيق قدرة الصحافة على النمو وممارسة التأثير.

قال الناشر هشام قاسم، "لقد توصلت إلى استنتاج بأنني لن أعيش أبدا في نظام ديمقراطي على النمط الغربي في مصر. سوف أكون جزءا من التحول. وبصفة أساسية، لا يوجد هنا بنية تحتية للديمقراطية، وتلك هي المشكلة". وبالنسبة لهشام قاسم، لا تنحصر هذه البنية التحتية على استقلال القضاء ووجود أحزاب سياسية فعالة، ولكن أيضا في وجود وسائل إعلام غير مكبلة، ومجدية تجاريا وذات قاعدة عريضة.

وبالنهاية، فإن الإصلاح السياسي والإصلاح الإعلامي هما وجهان لعملة واحدة. ويقول الناشر المغربي أبو بكر جامعي "يجب أن تحدث العمليتان في وقت واحد، فهما يحدثان يدا بيد". فالتغيير، في الأماكن التي يحدث بها تغيير، هو تغيير تدريجي، وسيتعين على الصحفيين أن يكافحوا للحفاظ على جيوب الاستقلال الصغيرة التي حققوها وتوسيعها، وخصوصا في وسائل الإعلام الإلكترونية التي تتمتع بأهمية كبيرة. ومن خلال هذا الكفاح، فإنهم يضعون الأساس لسلطة رابعة حقيقية.

جويل كمباتا هو منسق برامج متقدم مسؤول عن قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد قاد بعثتين أوفدتهما لجنة حماية الصحفيين إلى اليمن والسعودية خلال عام 2006.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ملخصات

أورد التغطية لمخلصات البلدان في هذا الفصل وكتبها كبير المنسقين في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جويل كمباتا، والباحث في لجنة حماية الصحفيين إيفان كراكشيان، ومستشار البرنامج كمال العبيدي

مصر

نظمت نقابة الصحفيين المصريين حملة واسعة للضغط على الرئيس حسني مبارك للوفاء بالوعد الذي قطعه في شباط (فبراير) 2004 بإزالة الصفة الجنائية عن المخالفات الصحفية. وشاركت أكثر من 20 صحيفة في إضراب لمدة يوم واحد في تموز (يوليو) كجزء من هذه الحملة، والتي يعزوا العديدون الفضل لها في دفع السلطات إلى إلغاء التعديل الذي أثار كثيرا من الخلاف على القانون الجنائي. وقد أزال الرئيس مبارك مادة كانت تنص على فرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات على الصحفيين الذين يدانون بتهمة التشهير بالمسؤولين الرسميين بزعم الفساد. وكان الهدف من تلك المادة إسكات الصحف المستقلة والمعارضة التي أخذت تنشر بصفة متزايدة تحقيقات صحفية عن فضائح الفساد واستغلال النفوذ الذي يشمل مسؤولين في مناصب حكومية عليا، وجمال مبارك ابن الرئيس والذي يبدو وكأنه يتم اعداده لخلافة والده.

وقد أدت تعديلات أخرى إلى إزالة بعض القيود البسيطة عن وسائل الإعلام، ولكنها تركت عقوبة السجن قائمة ضد الصحفيين الذين يدانون بإهانة الرئيس أو رؤساء الدول الأجنبية. وقد أقر مجلس الشعب الذي يسيطر عليه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عددا من التعديلات التي نصت أيضا على فرض عقوبة السجن على من يدان بنشر معلومات "رائفة" أو يهين مؤسسات الدولة مثل القضاء والقوات المسلحة. وتصل عقوبة السجن لهذه التهم إلى خمس سنوات.

وفي تحرك أثار مخاوف من أن الحكومة تسعى إلى تعطيل الصحف الجريئة باستخدام الوسائل المالية، ضاعفت حزمة التعديلات الغرامات على الكتاب والمحريين الذين يدانون بتهمة التشهير ومخالفات أخرى تمت صياغتها بصفة غامضة، وتصل الغرامات حاليا إلى 40,000 جنيه مصري، (ما يعادل 7,000 دولار أمريكي).

هناك تشريعات أخرى لتقييد الحريات يمكن استخدامها لسجن الصحفيين، مثل قانون حماية الوحدة الوطنية، وقانون أمن الدولة والمواطن، وقانون الحريات السياسية، وقانون الطوارئ المعمول به منذ تسلم الرئيس مبارك مقاليد السلطة.

حدثت زيادة مفاجأة في عدد الصحفيين الذين أصدرت المحاكم بحقهم أحكاما بالسجن، وفي عدد الحالات التي يسجن فيها الصحفيون لمدة أسابيع دون محاكمة، كما جرت اعتداءات على الصحفيين في القاهرة من قبل عناصر أمن يرتدون ملابس مدنية، مما حدا بالعديد من العاملين في السلك الصحفي أن يستنتجوا أن الرئيس مبارك لن يفي بالوعد الذي قطعه. وقال العديد من الصحفيين إن عملية الإصلاح ذاتها مشوبة بالعيوب، وستترك القانون المصري دون المعايير الدولية لحرية التعبير.

وتقت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 85 قضية ضد الصحفيين أمام المحاكم خلال الفترة من شباط (فبراير) 2004 إلى تموز (يوليو) 2006، وهو الشهر الذي نظمت فيه الصحف إضرابا لمدة يوم واحد. وكان معظم الذين تمت ملاحقتهم قضائيا قد كتبوا عن الفساد الحكومي.

أعرب كتاب ومتفقون بارزون ممن يكتبون في الصحف المستقلة والمعارضة التي تعاني من تضيق الحريات عن تشككهم من قدرة الإعلام على إحداث تقدم مهم باتجاه حرية التعبير في ظل الدستور الحالي الذي يمنح الرئيس سلطات واسعة، وفترات رئاسية غير محددة، والقدرة على إسكات المنتقدين.

وحذر مدير مكتب قناة الجزيرة في القاهرة، حسين عبد الغني، الذي اعتقل في نيسان (إبريل) بزعم أنه نشر أنباء زائفة، من أن "وسائل الإعلام والقضاء أصبحت مستهدفة بصفة متزايدة وأن حلقة حرية الصحافة أخذت تضيق. سنواجه البلاء ذاته الذي يعاني منه الصحفيون التونسيون إذا أخفقتنا بالتصرف". وقد قال هذه الكلام في 3 أيار (مايو) الذي يصادف اليوم العالمي لحرية الصحافة، حين عقد لأول مرة في القاهرة اجتماع عام حضره صحفيون ومناصرون لحقوق الإنسان من مصر والجزائر وتونس، وبدعم من لجنة حماية الصحفيين، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير، وقد طالبوا من الحكام العرب تبني المعايير الدولية لحرية التعبير.

وقد صدرت هذه المطالبة في الوقت الذي كان فيه الصحفي ساهر جاد من صحيفة "الجيل" و الصحفي إبراهيم صحاري من صحيفة "العالم اليوم" قيد الاحتجاز بسبب معارضتهما لحكم الرئيس مبارك. وكانا قد اعتقلا في نيسان (إبريل) بينما كانا يغطيان احتجاجات في القاهرة ضد محاكمة قاضيين شهيرين قاما علنا بشجب التزوير الذي حدث في الانتخابات التشريعية خلال العام 2005.

وفي 23 شباط (فبراير)، أقرت محكمة الاستئناف الجنائية في القاهرة الحكم الصادر في عام 2005 بالسجن لمدة عام واحد ضد عبد الناصر الزهيري، وهو مراسل الصحيفة اليومية المستقلة "المصري اليوم"، وذلك لإدانته بتهمة التشهير ضد وزير الإسكان السابق. وظل الزهيري حرا حتى النظر في استئناف آخر للحكم.

بعد أقل من أسبوعين من ذلك، وعلى أثر جلسة لمحكمة في القاهرة استمرت لمدة ثماني دقائق، أصدرت المحكمة حكما غيابيا بالسجن لمدة عام ضد الصحفية أميرة ملش من الصحيفة الأسبوعية المستقلة "الفجر" بتهمة التشهير ضد القاضي عطية محمد عوض، وذلك في مقال كتبته في تموز (يوليو) 2005 زعمت فيه أنه تلقى رشوى. ولم يتم سجنها فور صدور الحكم.

أصدرت محكمة القاهرة في حزيران (يونيو) حكما بالسجن لمدة عام على كل من إبراهيم عيسى، وهو رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية المستقلة "الدستور" وصحيفة "صوت الأمة"، والصحفية سحر زكي، وهي صحفية في "الدستور" أيضا، بسبب قيامهما بنشر تقرير صحفي ينتقد الرئيس مبارك. وقد أثار هذا الحكم حالة من الهلع في أوساط الصحافة المحلية. وقد بقي إبراهيم عيسى، وهو أحد أجراً الصحفيين المصريين، وسحر زكي في حالة سراح حتى النظر في الاستئناف بعد دفع كفالة مقدارها 10,000 جنيه مصري (ما يعادل 1,750 دولار أمريكي).

وقد نشأت القضية ضد إبراهيم عيسى من خبر صحفي نشره في نيسان (إبريل) 2005 ورد فيه أن محاميا مصرية يسعى لمقاضاة الرئيس مبارك وأسرته بتهمة الفساد، بما في ذلك اختلاس المساعدات الخارجية. وقد صدر كذلك حكم بحق المحامي المعني، سعيد عبدالله، بالسجن لمدة عام واحد.

وفي أيلول (سبتمبر) حظرت الحكومة توزيع أعداد ثلاث صحف أوروبية أوردت مقالات حول تعليقات البابا بينديكت حول الإسلام التي أثارت الكثير من الجدل: وهي الصحيفة الفرنسية اليومية "ليفغارو"، والصحيفة اليومية الألمانية "فرانكفورتر الجيمين زيتونغ"، والنسخة العالمية الأسبوعية للصحيفة البريطانية "غارديان". وكان البابا بينديكت قد ألقى محاضرة في 12

أيلول (سبتمبر) استشهد فيها باقتباسات من القرون الوسطى تزعم بأن الإسلام قد انتشر بقوة السيف. وكان استخدام تلك الاقتباسات، والتي قال البابا إنها لا تمثل رأيه الشخصي، قد أثارت غضبا واسع النطاق في البلدان الإسلامية.

إيران

إذ تتركز أنظار العالم على طموحات إيران في مجال الطاقة النووية، عمدت حكومة الرئيس أحمدني نجاد المتشددة إلى تضيق قبضتها على حرية الصحافة وتهديد الصحفيين الناقدون من أجل إسكاتهم وعملت على نشر الرقابة الذاتية بينهم.

ووفقا لصحفيين إيرانيين، فإن الرئيس أحمدني نجاد، الذي واصل سياسة البرلمان المحافظ بالتضييق على الصحافة المستقلة منذ انتخابه في آب (أغسطس) 2005، استخدم الحوار بشأن الطاقة النووية لتشتيت الانتباه داخليا وخارجيا عن سجله في مجال حقوق الإنسان، واستغل المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول الحصول على التكنولوجيا النووية لحشد الرأي العام الداخلي والإصرار على أن إيران لها "حق ثابت" بتخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية. وقد اتهم واشنطن بممارسة المعايير المزدوجة في سعيها لحرمان إيران من صناعة الطاقة النووية في حين دعمت الطموحات النووية لبلدان أخرى في الشرق الأوسط وآسيا.

وقد عبر الصحفي الإيراني أكبر غانجي الذي أفرج عنه مؤخرا، عن الشعور بالأسى كون البلدان الغربية منشغلة بقضية الطاقة النووية على حساب الاهتمام بسجل إيران الضعيف في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة. وقد أمضى غانجي ست سنوات في السجن بسبب تحقيق صحفي نشره أشار إلى تورط مسؤوليين من مستوى عال في سلسلة من الجرائم. وقد أطلق سراحه في آذار (مارس) وغادر إيران، وعلى أثر ذلك طاف في الولايات المتحدة وأوروبا سعيا منه لوضع قضية قمع الصحفيين المستقلين والمعارضين السياسيين ضمن الحوار العام. حضر غانجي إلى اجتماع مع لجنة حماية الصحفيين في مكاتبتها في نيويورك في 17 آب (أغسطس)، وقال إن التهديد بالسجن قد ردع معظم الصحفيين عن الكتابة عن المواضيع الحساسة، وإن الرقابة الذاتية أصبحت هي الاتجاه السائد في إيران. وأشار إلى أن السلطات أبتت إيران بعيدا عن مقدمة قائمة البلدان التي تقوم بسجن الصحفيين، وذلك من خلال إصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة ضد الصحفيين مع إبقائهم لفترات محدودة فقط قيد الاحتجاز. وكان التهديد الدائم بالسجن كافيا لإبقاء الصحفيين راضخين.

منذ عام 2000، قامت المحاكم الإيرانية بحظر صدور ما يزيد عن 100 صحيفة ناقدة للنظام، مما أجبر الصحفيين الإصلاحيين إلى هجر مهنتهم أو الكتابة في مدونات على شبكة الإنترنت، والتي تزايد انتشارها حتى تشرين الأول (أكتوبر) 2004 عندما قامت السلطات باعتقال 20 شخصا من أصحاب المدونات. وقد أطلقت السلطات سراحهم ما عدا واحد ظل قيد الاحتجاز، وهو أراش سيغارشني المحرر السابق للصحيفة اليومية "غيلان-إي-إمروز" في شمال إيران، والذي يقضي حاليا ثلاث سنوات في السجن.

في كانون الثاني (يناير)، أقرت محكمة الاستئناف حكم الإدانة ضد سيغارشني، بأنه انخرط في نشر دعاية مضللة ضد النظام والعمل على إضعاف الأمن القومي وإهانة القائد الأعلى آية الله علي خامنئي. وقد نشأت تلك الاتهامات على أثر مقابلة أجرتها معه المحطة الإذاعية الدولية "بي. بي. سي." والمحطة الإذاعية التي تمولها حكومة الولايات المتحدة "فردا". كما ظل يواجه النقد عبر مدونته التي تم إغلاقها "بانهاجره إنتهاب" (نافذة الكرب)، والتي كان يوجه فيها انتقادات للحكومة وينشر فيها احتجاجات على احتجاز أصحاب المدونات الإيرانيين الآخرين وإساءة معاملتهم.

عمدت السلطات إلى بدء ملاحقات قضائية حتى ضد الذين نشروا أخبارا حول اعتقال أصحاب المدونات. فقد أمضى مجتبي سامينجاد، وهو طالب صحافة وصاحب مدونة، 20 شهرا في السجن بعد أن نشر أن الحكومة وجهت اتهامات قضائية ضد

ثلاثة آخرين من أصحاب المدونات. وقد أفرجت عنه السلطات في حزيران (يونيو) بشرط الإقامة الجبرية في منزله، ثم أفرجت عنه رسمياً في أيلول (سبتمبر).

في 29 كانون الثاني (يناير)، تم احتجاز سبعة صحفيين من ضمنهم محسن دوروستكار، رئيس تحرير صحيفة "تمدن-إبي هرمزغان"، وإلهام أفروتان، وهي مراسلة صحفية تعمل في الصحيفة ذاتها، بسبب نشر مقال ساخر كتبه صاحب مدونة إيراني مقيم في ألمانيا شبه الثورة الإيرانية في العام 1979 ونظام آية الله الخميني بفيروس مرض الإيدز. وفي حين أفرجت السلطات عن خمسة من الصحفيين بعد فترة وجيزة، إلا أن الصحفي دوروستكار والصحفية أفروتان أمضيا ما يزيد عن أربعة أشهر في السجن. وقد أفرجت عنهما السلطات في بداية حزيران (يونيو) بعد دفع كفالة مقدارها 300 مليون ريال (ما يعادل 33,900 دولار أمريكي). وقد أدانت المحكمة الصحفية أفروتان بتهمة نشر مواد مسيئة؛ ويرأت ساحة الصحفي دوروستكار. وفي أيلول (سبتمبر)، ثبتت محكمة الاستئناف الحكم ضد أفروتان، ولكنها خفضت مدة الحكم ضدها من سنة في السجن إلى 91 يوماً، وهي الفترة التي كانت أمضتها في السجن حتى ذلك الوقت.

في مكافحتها للنشر عبر الإنترنت، زودت الحكومة أجهزة فرض الأمن بأحدث التكنولوجيا. فقد أطلقت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظام تصفية يميز مواقع الإنترنت التي تحتوي على كلمات "محظورة". وفي كانون الثاني/يناير، أوردت إذاعة "بي. بي. سي." بأنه قد تم حجب القسم الناطق باللغة الفارسية في موقعها على الإنترنت، وهو الموقع الأكثر استخداماً من صفحاتها غير الناطقة بالإنجليزية إذ يتم تصفح 30 مليون صفحة شهرياً على ذلك الموقع. وقد اقتبست وكالة الأنباء العمالية الإيرانية شبه الرسمية عن مسؤولين رسميين قولهم إن محطة "بي. بي. سي." قد "تخطت خطوطاً حمراء". وقال صحفيون إن الصعوبة تزداد في معرفة أين تقع تلك الخطوط الحمراء، ولكن إهانة علي خامنئي هي حتماً خط أحمر. وخلال العام المنصرم، أصبحت التغطية الصحفية السلبية بشأن قضية الطاقة النووية خطاً حمراً آخر. ووفقاً للصحفية اليومية "رووز" التي تصدر على شبكة الإنترنت، حذر المجلس الأعلى للأمن القومي المحررين الصحفيين من مغبة نشر تحليلات سياسية تحرف عن السياسة الرسمية، وذلك ابتداءً من 21 آذار (مارس).

وقد صدرت ضد الصحفيين الذين تخطوا الخطوط الحمراء أحكاماً بالسجن، ولكن لم يتم احتجازهم. ووفقاً لمصادر تحدثت للجنة حماية الصحفيين، أصدرت محكمة في طهران في 19 آب (أغسطس) حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر ضد الصحفية ساغي باغبراني، وهي ناشرة الصحيفة الاقتصادية اليومية "آسيا"، وذلك لإدانتها بتهمة "إهانة النظام الحاكم". وقالت المصادر إنها لم تحتجز بعد، ولكن يمكن استدعاؤها في أي وقت لتنفيذ حكم السجن. وفي 5 تموز (يوليو) 2003 قامت ساغي باغبراني بنشر صورة لقائدة المعارضة الإيرانية مريم رجوي التي تتخذ من باريس مقراً لها، وظهرت في الصورة مبتسمة على أثر إطلاق سراحها من سجن فرنسي حيث كانت محتجزة بتهمة الإرهاب. مريم رجوي هي زوجة مسعود رجوي قائد منظمة مجاهدي خلق، وهي مجموعة تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية، وتكرس نفسها لإسقاط الحكومة في طهران. وقد صدر حكم بحق باغبراني بصفحتها حاملة ترخيص نشر صحيفة "آسيا".

ووفقاً لوكالة الأنباء الطلابية الإيرانية، أصدرت محكمة البداية في طهران في 28 آب (أغسطس) حكماً بالسجن لمدة أربعة أعوام والإيقاف عن العمل لمدة خمسة أعوام ضد الصحفي عيسى ساهرخيز، وهو مدير تحرير المجلة الشهرية الناقدة "أفتاب" والتي توقفت عن الصدور. وقد ألغيت المحكمة ترخيص النشر للمجلة الشهرية، والتي كانت معلقة أصلاً. وكان ساهرخيز قد أدين بتهمة نشر معلومات زائفة في مقالة نشرها قبل عدة سنوات انتقد فيها سجل إيران في مجال حقوق الإنسان، وخصوصاً أوضاع السجون. وقد أفرج عن ساهرخيز حتى النظر في الاستئناف.

وفقاً لما أورده ماشاله شامسولفازين، المتحدث باسم اللجنة الإيرانية للدفاع عن حرية الصحافة، حظرت الحكومة خلال العام المنصرم ما لا يقل عن 12 صحيفة مؤيدة للتيار الإصلاحية. وفي 11 أيلول (سبتمبر)، أصدرت السلطات أمراً بإغلاق

الصحيفة اليومية الناقد الشهيرة "ساراع" إلى أجل غير مسمى، بزعم أنها لم تمتثل للأمر باستبدال المدير الإداري محمد رحمنيان، المتهم بنشر مقالات تنطوي على كفر وإهانة للمسؤولين.

وكان مجلس مراقبة الصحافة الإيراني قد انتقد صحيفة "ساراع" لنشرها رسما كاريكاتيريا يظهر حمارا وحول رأسه هالة من النور. وقد نشرت بعض مواقع الإنترنت المعارضة ما أوردته وكالة رويترز بأن الرئيس أحمددي نجاد قال إن هالة إلهية حمته أثناء الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2005. وقد أنكر مكتب الرئيس أنه أدلى بهذا التعليق. وقال شامسولفازين للجنة حماية الصحفيين إن النقد الذي وجهته صحيفة "ساراع" للمجلس الأعلى للأمن القومي المسؤول عن المفاوضات مع الغرب بشأن قضية الطاقة النووية قد أثار غضب السلطات التي اعتبرت أن الرسم الكاريكاتيري يمثل محاولة لتقويض المجلس.

العراق

للسنة الرابعة على التوالي، ظل العراق أخطر مكان للمراسلين الصحفيين في العالم، إذ شهد خسائر فظيعة بالأرواح بين الصحفيين المحليين والدوليين. وقد قتل خلال العام المنصرم 32 صحفيا إضافة إلى 15 شخصا من معاونين العاملين في وسائل الإعلام، وبذلك وصل عدد القتلى من العاملين في وسائل الإعلام منذ الاجتياح بقيادة الولايات المتحدة في آذار (مارس) 2003 إلى 129 قتيلا. هذه الأرقام جعلت من الصراع في العراق الصراع الذي يشهد أكبر عدد من حالات موت الصحفيين منذ تأسيس لجنة حماية الصحفيين قبل 25 عاما. وللمرة الأولى على الإطلاق، تجاوزت حالات القتل المتعمد حالات الموت بسبب النيران المتقاطعة بوصفها السبب الأول في حالات موت الصحفيين في العراق، إذ أخذت الجماعات المتمردة تستهدف الصحفيين بقسوة بسبب انتماءاتهم السياسية والطائفية أو انتمائهم للغرب.

إن ما يميز الصراع في العراق عن الصراعات السابقة هو شدة الخطر وانتشاره الواسع. فبالنسبة للصحفيين وللمدنيين العراقيين، فإن الخروج من المنزل يشكل خطرا عليهم. فالتفجيرات الانتحارية، والسيارات المفخخة، وجرائم القتل، والخطف هي من ضمن المخاطر التي تواجه المرسلين الصحفيين، مما يعيق قدرتهم على التنقل لجمع الأخبار. وكتب بسام سبتي، مراسل صحيفة "واشنطن بوست" سردا عن تجربته الشخصية في عدد أيار (مايو) من مجلة "مهمات خطيرة" التي تنشرها لجنة حماية الصحفيين، وقال "أنا أتجنب قيادة سيارتي إلى العمل لأنني لا أريد أن أصبح معروفا من خلال الدخول والخروج من مقر عمل مكتب صحيفة "واشنطن بوست". وبدلا من ذلك فإنني استقل سيارة تكسي، وأفحص وجه جميع السائقين عسى أن أتمكن من تحديد ما إذا كان السائق يشكل خطرا. ... لقد أصبح الشك والارتياح في الآخرين بمثابة الدرع الذي يحميني".

الصحفيون الأجانب الظاهرون بوضوح كانوا مستهدفين وما عادوا قادرين على جمع الأخبار من الشوارع. وأصبحت تكلفة توفير الأمن والتأمين لإبقاء المرسلين الصحفيين الأجانب في بغداد مرتفعة جدا بحيث لم يعد من الممكن سوى للمؤسسات الإعلامية الكبرى إبقاء مراسليها الصحفيين في بغداد. ولذلك نهض العراقيون بمهمة جمع الأخبار وتحملوا النصيب الأكبر من العنف ضد الصحفيين، أكانوا يعملون للشركات الإعلامية الغربية أم لوسائل الإعلام المحلية التي ازدهرت بعد سقوط نظام صدام حسين. وكان جميع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا خلال عام 2006 من العراقيين ما عدا اثنين؛ ومنذ 2003، كان ما يزيد عن 80 بالمئة من الإصابات بالأرواح بين العاملين في وسائل الإعلام هم من العراقيين. وكان من ضمن الصحفيين السبعة الذين اختطفوا خلال عام 2006 ستة عراقيين. وكان ثلاثة منهم على الأقل ما زالوا مفقودين في وقت متأخر من العام.

تجلى البلاء الذي يعاني منه الصحفيون في أوضح صورته في شباط (فبراير) عندما قام مسلحون بقتل الصحفية أطوار بهجت، وهي مراسلة صحفية تلفزيونية شهيرة تعمل للقناة التلفزيونية الفضائية "العربية" التي تتخذ من دبي مقرا لها، وكانت أطوار بهجت قد حققت شهرة واسعة بسبب تغطيتها الإخبارية بعد بدء الحرب عام 2003 حينما كانت تعمل مع قناة "الجزيرة"، وقد قتلت مع مصور ومهندس صوت قرب مدينة سامراء. كانت أطوار بهجت والفريق الذي يعمل معها على أطراف مدينة سامراء لتغطية عملية تفجير مسجد الإمام العسكري. وقد أتى المهاجمون يقودون سيارة ويسألون أين "المذبة". وفي تشرين الثاني (نوفمبر) كرمت لجنة حماية الصحفيين أطوار بهجت بعد موتها ومنحتها الجائزة الدولية لحرية الصحافة.

وصلت جرائم قتل الصحفيين العراقيين إلى ذروتها في تشرين الأول (أكتوبر) على أثر هجوم على مكاتب قناة "الشعبية" الفضائية الناشئة في بغداد. فقد داهم رجال مقنعون مكاتب القناة التلفزيونية، والتي لم تكن قد بدأت البث بعد، وقتلوا 11 موظفا. وكان ذلك الاعتداء هو الاعتداء الذي أدى إلى أكثر عدد من الخسائر في الأرواح بين الصحفيين في العراق منذ الاجتياح بقيادة الولايات المتحدة في آذار (مارس) 2003. ويملك قناة "الشعبية" حزب التقدم والعدالة الوطني العلماني، الذي فشل في الحصول على أي مقعد في البرلمان في الانتخابات التي جرت لاحقا.

وكان الصحفيون الغربيون الذين يذهبون في مهمات صحفية مستهدفين أيضا. فقد اختطف مسلحون في 7 كانون الثاني (يناير) المراسلة الصحفية المستقلة الأمريكية جيل كارول، والتي كانت في مهمة لحساب صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور"، وذلك حال مغادرتها لمكاتب أحد السياسيين السنة البارزين في حي العدل في غرب بغداد. وقد قتل المختطفون المترجم الذي يعمل معها، علان أنوي. وقد أثار اختطاف جيل كارول موجة من التعاطف وعاصفة من الاحتجاجات الدولية من الصحفيين والسياسيين والشخصيات الدينية من جميع أنحاء العالم. وقد أطلق سراحها دون أن تصاب بأذى في 30 آذار (مارس).

وبمثل ذلك، تبنت لجمهور الأمريكيين المخاطر التي يواجهها الصحفيون الذين يغطون الأخبار الواردة من العراق حين أدى انفجار حدث في كانون الثاني (يناير) إلى إصابة المذيع في محطة "إيه. بي. سي." الإخبارية، بوب وودروف، والمصور دووغ فوغت بجراح بليغة، إضافة إلى الاعتداء الذي حدث في أيار (مايو) وأدى إلى مقتل المصور في محطة "سي. بي. أس." الإخبارية، بوول دوغلاس، ومهندس الصوت جيمس برونلان، كما أدى إلى إصابة المراسلة الصحفية كمبرلي دوزر بجراح.

في حين ظل العنف من قبل المتمردين هو مصدر الخطر الأكبر على المراسلين الصحفيين، قال صحفيون عراقيون إن الجيش الأمريكي واصل تعريضهم للخطر وإعاقة عملهم. وقد قتل ما لا يقل عن 14 صحفيا برصاص القوات الأمريكية منذ بدء الحرب، وتحقق لجنة حماية الصحفيين حاليا في حالة قتل حدثت عام 2006 ومن الممكن أن تكون قد نشأت عن تصرفات القوات الأمريكية. وتظهر تحقيقات لجنة حماية الصحفيين أن الجيش الأمريكي قد تقاعس عن إجراء تحقيقات كاملة أو بيان ملاسبات قتل الصحفيين على يد قواته في العراق. كما لم ينفذ الجيش الأمريكي التوصيات التي وضعها هو نفسه لتحسين مستوى أمن العاملين في وسائل الإعلام، وخصوصا قرب نقاط التفتيش التي يديرها الجيش الأمريكي. وفي تشرين الأول (أكتوبر) وجد تحقيق بريطاني في مقتل الصحفي تيري لويد في آذار (مارس) 2003، الذي كان يعمل مع محطة "أي. تي. إن" التلفزيونية، أن تيري لويد قد قتل بصفة منافية للقانون على يد القوات الأمريكية في جنوب العراق قبل ثلاث سنوات. ولكن وزارة الدفاع الأمريكية قالت إنها أجرت تحقيا في أيار (مايو) 2003 ووجدت أن القوات الأمريكية تصرفت وفقا لقواعد الاشتباك. ومع ذلك لم يتم نشر تفاصيل ذلك التحقيق.

وفي تشرين الأول (أكتوبر)، أصدرت لجنة حماية الصحفيين التماسا بموجب قانون حرية المعلومات بعد أن رفضت وزارة الدفاع الأمريكية الإفراج عن معلومات حول القصف الذي قامت به القوات الأمريكية على مكتب قناة الجزيرة في بغداد، والذي أدى إلى مقتل المراسل الصحفي طارق أيوب. وقد أتى هذا الالتماس في أعقاب قيام القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني بالكشف عن أن وزير الداخلية البريطاني السابق ديفيد بلنكيت كان قد اقترح أثناء الاجتياح في آذار (مارس) 2003 أن قصف أبراج البث الخاصة بقناة الجزيرة في بغداد قد يكون أمرا مبررا.

وواجه الصحفيون العراقيون أيضا مضايقات وعمليات اعتقال على يد القوات الأمريكية. وقال المصور وارزر جاف للجنة حماية الصحفيين، وهو منتج في برنامج "فرونتلين" في محطة "بي. بي. أس" التلفزيونية ومراسل سابق لصحيفة "نيويورك تايمز"، إن القوات الأمريكية احتجزته في بدايات تشرين الثاني (نوفمبر) حينما حاول تصوير تبعات انفجار سيارة في حي البتاوين في بغداد. وقال إنه تعرض لإساءات لفظية من قبل الجنود لمدة ساعة، إذ شتموا عمله كصحفي، وصادروا الأشرطة التي يحملها، والتي أعيدت إليه لاحقا. وقام جندي أمريكي لاحقا بتسجيل إشارة فاحشة على آلة تصوير الهاتف الخليوي التابع لوارزر جاف قبل أن يعيده إليه.

ومما يثير مزيدا من القلق، قيام القوات الأمريكية باحتجاز صحفيين لفترات غير محددة. فمئذ آذار (مارس) 2003، تم احتجاز عشرات الصحفيين (ومعظمهم من العراقيين). وفي حين أنه تم الإفراج عن معظمهم بسرعة، فقد وثقت لجنة حماية الصحفيين ثماني حالات على الأقل جرى فيها احتجاز صحفيين عراقيين لمدة أسابيع أو أشهر قبل الإفراج عنهم دون توجيه أي اتهامات ضدهم. وكان أحد هؤلاء الصحفيين عبد الأمير يونس حسين، وهو مصور مستقل يعمل مع محطة "سي. بي. إس" التلفزيونية، وقد تم احتجازه بعد أن أصيب بجراح بواسطة نيران القوات الأمريكية بينما كان يصور مواجهات في الموصل في شمال العراق في 5 نيسان (إبريل) 2005. وقال مسؤولون عسكريون أمريكيون إن الصور الموجودة في الكاميرا التي يحملها قادتهم للاعتقاد بأنه كان لديه علم مسبق بالهجوم على قوات التحالف، ولكن الأمر استغرقهم عاما كاملا تقريبا لتوجيه أي اتهامات ضده. وفي نيسان (إبريل) 2006، أي بعد عام من اعتقاله، تم الإفراج عنه بعد أن برأته محكمة جنائية عراقية من تهمة التعاون مع المتمردين، وذلك لعدم وجود أدلة.

وعندما انتهت محنة عبد الأمير حسين، بدأت محنة صحفي عراقي آخر. فقد اعتقلت القوات الأمريكية المصور بلال حسين الذي يعمل مع وكالة أسوشيتد برس في 12 نيسان (إبريل) في الرمادي، واحتجزته بحجة "أسباب متعلقة بضرورات أمنية". ومع ذلك لم يقدم إلى المحاكمة كما لم توجه ضده أي اتهامات، ولم يقدم الجيش أي أدلة على تصرفات مخالفة للقانون. وقدم مسؤولون أمريكيون اتهامات غامضة ضد بلال حسين، مثل الزعم بأن له صلات مع المتمردين العراقيين. ووفقا لوكالة أسوشيتد برس، كان أحد المزاعم المحددة ضد بلال حسين التي قدمها المسؤولون الأمريكيون هو أنه شارك في اختطاف صحفيين عراقيين في الرمادي على يد المتمردين، وقد حققت الوكالة بهذا الزعم ووجدت أن لا أساس له على الإطلاق؛ وشهد الصحفيان اللذان تعرضا للاختطاف أن بلال حسين لا علاقة له بعملية الخطف؛ وبدلا من ذلك امتدحاه للمساعدة التي قدمها عندما تم الإفراج عنهما. وقالت وكالة أسوشيتد برس إن الدليل الوحيد الذي استند إليه الجيش الأمريكي ظهر أنه صور للصحفيين اللذين أفرج عنهما كانت موجودة في الكاميرا التابعة لبلال حسين.

وقبل شهر واحد من اعتقال بلال حسين، أعلن الجنرال الأمريكي جون غارندر عن إجراءات جديدة لضمان مراجعة من مستوى رفيع لحالات احتجاز الصحفيين تتم خلال 36 ساعة. وقال إنه تم توجيه أمر للقوات الأمريكية في جميع أنحاء العراق بإبلاغ مكتب الجنرال غارندر عن احتجاز أي شخص يزعم إنه صحفي. وقال أنه ستتاح للمؤسسات الإعلامية تقديم شهادة بشأن العاملين فيها فيما إذا اعتقلوا. وقال غارندر لوكالة رويترز، "حال احتجاز أي صحفي، فإن الأمر يرفع لي فوراً. وأضاف أن هذا التغيير مصمم للتحقق من "أننا لا نقوم باحتجاز شخص ما لمدة ستة أشهر أو ثمانية أشهر". ولكن السياسة الجديدة تنطبق فقط على الصحفيين الذين لا يصفهم الجيش بأنهم يشكلون "خطرا أمنيا"، كما أنها تضع معايير

واضحة لإجراءات الاعتقال. ويظهر اعتقال بلال حسين أن الصحفيين العراقيين يظلون معرضين للاعتقال لفترات ممتدة دون توجيه أي اتهامات.

ولم تكن الحكومة العراقية أفضل حالا في تعاملها مع الصحفيين. فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام أصبحت تتمتع بحرية لا سابق لها منذ الإطاحة بصدام حسين، إلا أن المسؤولين العراقيين عمدوا إلى مضايقة الصحفيين وفرض الرقابة عليهم وجرهم إلى محاكمات انتقاما منهم بسبب عملهم.

واصل الصحفيون العراقيون الشكوى بشأن سلوك قوات الأمن العراقية التي عمدت إلى تهديد الصحفيين واحتجازهم أو مصادرة معداتهم. وفي أيلول (سبتمبر)، اعتقلت السلطات العراقية المراسلة الصحفية كلشان البياتي التي تعمل لصحيفة "الحياة" التي تتخذ من تكريت مقرا لها، واحتجزتها دون توجيه أي اتهامات لمدة 26 يوما. وقال مسؤولون رسميون إنهم يشتبهون بأن لها ارتباطات مع المتمردين. وقد ذهبت الصحفية إلى مقر قوات الأمن في تكريت لاستعادة كمبيوتر شخصي تمت مصادرته أثناء مدهمة بيتها قبل عدة أسابيع من ذلك، وحينها تم اعتقالها مرة أخرى. وكانت كلشان البياتي تعمل على تقرير صحفي لحساب صحيفة سعودية حول المتمردين في محافظة صلاح الدين، وتضمنت تغطيتها الإخبارية السابقة انتقادات لقوات الأمن في تكريت.

واصلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي نزعة تثير القلق بدأتها الحكومة السابقة بحظر بعض المحطات التلفزيونية استنادا إلى تهمة غامضة بأنها تعمل على "التحريض". في 7 أيلول (سبتمبر)، أغلقت الحكومة مكتب قناة "العربية" في بغداد لمدة شهر. وقال المدير التنفيذي لقناة "العربية" السيد نبيل الخطيب إن الحكومة اتهمت القناة بإثارة "العنف الطائفي والحرب في العراق" ولكنها لم تقدم أي دليل على ذلك. وكانت تلك المرة هي المرة الثانية التي تعمد فيها الحكومة إلى إغلاق مكاتب قناة "العربية" خلال ثلاث سنوات. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) 2003، أصدر مجلس الحكم العراقي، وهو الحكومة المؤقتة التي عينتها الولايات المتحدة، أمرا يحظر القناة التلفزيونية عن البث في العراق. وقد اتهمت السلطات بأنها تمارس التحريض بعد أن نشرت أشرطة صوتية لصدام حسين يحث فيها العراقيين على مقاومة الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة.

واصلت الحكومة أيضا فرض إغلاق مكتب بغداد التابع لقناة "الجزيرة" التي تتخذ من قطر مقرا لها. وكان المكتب قد أغلق في تموز (يوليو) 2004 بعد أن وجه رئيس الوزراء السابق، إياد علاوي، اتهامات للقناة بأنها تمارس التحريض على العنف والكرهية. وزعم مسؤولون رسميون عراقيون إن تغطية قناة "الجزيرة" حول عمليات الاختطاف قد شجعت المتمردين العراقيين؛ كما صدر بيان حكومي اتهم القناة بأنها تتحدث باسم الجماعات الإرهابية. ويذكر أن القناة تعمل بحرية في المنطقة الشمالية الخاضعة لحكم الأكراد، وما زالت تورد أخبارا من مناطق أخرى من البلاد من خلال مصادر محلية وشبكة من المعاونين.

واجه عدد من الصحفيين العراقيين ملاحقات قضائية بسبب عملهم بموجب قوانين متشددة. فقد رفعت السلطات دعوى قضائية ضد أياد محمود التميمي وأحمد مطير عباس وهما، على التوالي، رئيس تحرير ومدير تحرير صحيفة "صدى واسط" التي كانت تصدر في مدينة الكوت الجنوبية وتوقفت عن الصدور، ويواجهان حكما بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامات باهضة بتهمة التشهير، وقد وجهت الاتهامات بموجب قانون أعيد إحيائه منذ عهد الرئيس المخلوع صدام حسين. وقد ظلت القضية في المحكمة طوال العام، واجتذبت اهتماما عالميا. وقبل أحد جلسات المحكمة في أيلول (سبتمبر)، تم اختطاف السيد أحمد عباس بصفة غامضة من قبل مسلحين مجهولين، وتم احتجازه لعدة أيام.

حدث تصعيد في الملاحقات الجنائية والغرامات الباهضة ضد الصحفيين الذين يعملون في كردستان، مما ينذر بتراجع الحريات الصحفية في تلك المنطقة. في كانون الثاني (يناير)، صدر حكم بحق الكاتب النمساوي من أصل كردي كمال كريم

بالسجن لمدة 30 عاما بسبب مقالات كتبها في صحيفة "كرديستان بوست" الكردية المستقلة التي تصدر على شبكة الإنترنت، حيث انتقد فيها الحزب الديمقراطي الكردي وقائده، مسعود البرازاني، إذ اتهمه بالفساد وإساءة استغلال السلطة. وبالنهاية صدر عفو عن كمال كريم وتم الإفراج عنه.

وفي مكان آخر في الشمال، استدعت قوات الأمن في السليمانية السيد هاوز هوازي، وهو مدرس في مدرسة ثانوية كان يكتب في الصحيفة الأسبوعية "هولاتي"، ومن ثم تم اعتقاله، وذلك بعد قيامه بنشر مقال انتقد فيه قوات الأمن بسبب معاملتها له أثناء احتجازه سابقا خلال الفترة 17-19 آذار (مارس) بسبب قيامه بنشر مقال آخر انتقد فيه الحزبين الرئيسيين في المنطقة. وقد اتهم هاوز هوازي الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردي بأنهما يحكمان المنطقة بصورة سيئة، وشبه قادة الحزب بالفراغة.

وكذلك في أيار (مايو)، أصدرت محكمة جنائية في السليمانية حكما بالسجن لمدة ستة أشهر مع تأجيل التنفيذ وغرامة قدرها 75,000 دينار (ما يعادل 50 دولار أمريكي) ضد توانا عثمان، مدير تحرير صحيفة "هولاتي"، و أسوس هاردي، المحرر السابق للصحيفة، وذلك لأنهما قاما بنشر مقال زعم إن رئيس وزراء المنطقة الكردية، السيد عمر فتاح، أمر بفصل موظفين في شركة اتصالات لأنهما قاما بقطع الخدمة الهاتفية عنه بعد أن امتنع عن دفع فاتورة الهاتف.

إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة

عادت القوات والمدربات الإسرائيلية إلى دخول قطاع غزة في أواخر حزيران (يونيو) لمنع الفلسطينيين من إطلاق صواريخ مصنعة محليا من شمال القطاع إلى البلدات الإسرائيلية المحاذية للحدود. وقتل في ذلك الهجوم الإسرائيلي الذي استغرق ستة أشهر ما يقارب 370 فلسطينيا أكثر من نصفهم من المدنيين، وقد اشتد الهجوم بعد أسر جندي إسرائيلي. زعم صحفيون فلسطينيون كانوا يغطون المواجهات إنهم كانوا مستهدفين من قبل القوات الإسرائيلية في عدة حالات. وقد أكدت جمعية الصحافة الأجنبية في إسرائيل حالة من هذه الحالات. بينما أنكرت قوات الدفاع الإسرائيلية إنها استهدفت الصحفيين، ولكنها قالت إنها ستحقق في الشكاوى في هذا الشأن.

اشتكى الصحفيون أيضا من المضايقات والتهديدات من قبل السلطات الفلسطينية، والفصائل السياسية، والمليشيات. وقد استتبع التنافس بين الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس التي انتخبت في كانون الثاني (يناير) وبين حركة فتح، أن تعرض الصحفيون إلى ضغوطات للاصطفاف مع إحدى المجموعات المتنافسة. وقد دفع التناحر السياسي بعض المجموعات إلى اختطاف الصحفيين الأجانب كوسيلة للضغط على السلطات للرضوخ إلى مطالبها.

وفي تموز (يوليو)، أطلقت إسرائيل حملة عسكرية على جنوب لبنان بعد غارة عبر الحدود نفذها حزب الله الشيعي اللبناني. وقال الصحفيون الذي غطوا الصراع الذي امتد لفترة أربعة أسابيع إن الطيران الإسرائيلي منعهم من السفر إلى جنوب لبنان.

وفي 24 حزيران (يونيو)، أطلقت إسرائيل أول عملية بحث واعتقال في غزة منذ انسحابها من القطاع في آب (أغسطس) 2005، واعتقلت أسامة معمر ومصطفى معمر اللذين يشبتهما بانتهما من مقاتلي حركة حماس. وفي اليوم التالي، عبر مسلحون فلسطينيون الحدود الجنوبية لقطاع غزة إلى إسرائيل عبر نفق تحت الأرض وهاجموا موقعا عسكريا إسرائيليا، فقتلوا جنديين، وأصابوا أربعة جنود بجراح، وأسروا الجندي جلعاد شاليط. وفي 28 حزيران (يونيو)، أطلقت إسرائيل عملية عسكرية أطلقت عليها اسم "أمطار الصيف" سعيا منها لاستعادة الجندي الأسير، وتدمير الأنفاق التي تستخدم في تهريب الأسلحة، وإيقاف إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل، وهي أنابيب حديدية معبأة بمتفجرات.

بعد مرور شهر على العملية العسكرية، انفجرت قذيفة دبابة إسرائيلية وأصاب المصور التلفزيوني الفلسطيني إبراهيم العطلة أثناء فترة توقف للنيران بين المقاتلين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في حي الشجاعية المكتظ بالسكان في مدينة غزة. وزعم مدير عام هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين، محمد الداودي، إن الدبابة أطلقت قذيفتها عمدا باتجاه إبراهيم العطلة وصحفيين آخرين كانوا متواجدين معه. وقال أنس ربحان للجنة حماية الصحفيين، وهو مصور يعمل مع وكالة رامتان للأخبار التي تتخذ من القاهرة مقرا لها، وكان قد شهد الواقعة، "لقد استهدفتنا الدبابة في قذيفتها من دون شك". وكان إبراهيم العطلة يرتدي درعا واقيا يشير بوضوح إلى أنه صحفي.

في أواخر شهر آب (أغسطس)، أصاب صاروخ إسرائيلي سيارة مدرعة تابعة لوكالة رويترز للأخبار في حي الشجاعية، مما أدى إلى إصابة فاضل شانا، وهو مصور مستقل يعمل مع وكالة رويترز، بجراح خطيرة، وصباح حمایده، وهو مصور يعمل مع محطة تلفزيونية فلسطينية محلية. وقالت وكالة رويترز أن الصاروخ أصاب الحرف (P) من كلمة (Press) [صحافة] المكتوبة بخط أحمر برآق على ظهر السيارة. وقد فقد فاضل شانا الوعي لعدة ساعات، وأصيب كلا الصحفيين بجراح من شظايا الصاروخ. وأوردت وكالة رويترز إن فاضل شانا كان قد انطلق سريعا لتصوير غارة جوية إسرائيلية محتملة، وكان على بعد 1,200 متر تقريبا من أقرب جندي إسرائيلي عندما أصيبت السيارة بالصاروخ.

ووصفت جمعية الصحافة الأجنبية الهجوم بأنه "استهداف [للصحفيين] يثير السخط" وطالبت بإجراء تحقيق وافي، وأضافت "هناك خطر حقيقي بأن العلاقة بين جمعية الصحافة الأجنبية وقوات الدفاع الإسرائيلية سوف تتضرر بشدة".

في مدينة نابلس في الضفة الغربية، أصيب شخصان من كوادر القوات التلفزيونية العربية بجراح برصاص مطاوي أثناء عملية عسكرية للحيش الإسرائيلي جرت في 19 تموز (يوليو). فقد أخبرت المراسلة الصحفية جيفارا البديري لجنة حماية الصحفيين إن وائل طنوس، وهو فني يعمل مع قناة "الجزيرة"، أصيب برصاصة في ساقه اليسرى بينما كان يقف بجوار سيارة البث، وقالت "لقد كان واضحا أنهم كانوا يعلمون أنه يعمل مع الصحافة حينما أطلقوا النار عليه". وقالت أيضا إنه قبل حادثه إطلاق الرصاص التي أصيب بها وائل طنوس، اتت سيارة جيب عسكرية إسرائيلية مسرعة باتجاهها وتوقفت على مسافة قصيرة جدا من ساقها حينما كانت تعد لبث تقاريرها على الهواء.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصيبت فاتن علوان، مراسلة القناة التلفزيونية الفضائية "الحرّة" الممولة من الحكومة الأمريكية، برصاص مطاوي في خصرتها ويدها اليسرى، وذلك وفقا لأقوال المراسلة الصحفية جيفارا البديري التي شهدت الواقعة. وقالت إن فاتن علوان كانت تقف على ما اعتبرته مسافة آمنة من مسرح القتال. وقد تمت معالجتها في مستشفى محلي وعادت للعمل.

أنكرت قوات الدفاع الإسرائيلية إنها تستهدف الصحفيين. وقال ناطق باسمها للجنة حماية الصحفيين "ليس من عادة إسرائيل إصابة أناس غير مشتركين في القتال". وفي جميع تلك الحالات، قال الجيش الإسرائيلي إنه سوف يجري تحقيقا شاملا فيها، ولكن لم تظهر أي نتائج ملموسة عن ذلك. لقد أدى إطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية إلى مقتل عدة صحفيين وإصابة العشرات منهم منذ بدء الانتفاضة الأخيرة في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي في أيلول (سبتمبر) 2000.

وفي نيسان (إبريل)، أصدرت محكمة قاضي الوفيات في لندن حكما بإدانة ضابط إسرائيلي بتهمة قتل مصور بريطاني في قطاع غزة قبل ثلاث سنوات. كان جيمس ميلر، وهو مخرج أفلام حائز على جوائز، يعمل على تصوير فلم وثائقي عن الأطفال الفلسطينيين عندما أصيب برصاصة واحدة في العنق. وقال أعضاء من فريق العمل إنهم كانوا يرتدون سترات وخوذات مكتوب عليها "تلفزيون"، وإنهم كانوا يرفعون راية بيضاء مضاءة بمصباح يدوي. وقد أجرت شركة أمن بريطانية

خاصة، شركة "شبيرون ريسورسز ليمتد"، بتفويض من أسرة ميلر وزملائه، تحقيقاً توصل إلى أن جنود قوات الدفاع الإسرائيلية "استهدفوا عن عمد وإصرار" ميلر والفريق العامل معه. وفي نيسان (إبريل) 2005، أعلن الجيش عن براءة الضابط من أي خطأ يتعلق بمقتل ميلر، وقد عرف الضابط باسم الملازم أول هـ. وقد أدى ذلك إلى احتجاج رسمي من الحكومة البريطانية.

يعتقد الصحفيون الفلسطينيون أن تقاعس الجيش الإسرائيلي عن التحقيق في حالات الاعتداء على الصحفيين ومقاضاة الجنود التي يرتكبونها، تترك الصحفيين معرضين للاعتداءات في جميع المناطق الفلسطينية. وفي الضفة الغربية، أطلق الجنود النار على مجموعة من الصحفيين والمصورين كانوا يغطون غارة قام بها الجيش الإسرائيلي على منزل في المدينة القديمة في نابلس في 17 نيسان (إبريل). وقال ناصر اشتية وعبد الرحمن خبيصة اللذان يعملان مع وكالة أسوشيتد برس، وجعفر اشتية الذي يعمل مع وكالة فرانس برس، وعبد الرحيم القوصيني وحسان الطيطي اللذان يعملان مع وكالة رويترز، إنهم كانوا يصورون الغارة ومواجهات بين الجنود وبين شباب كانوا يرشقون الحجارة، وذلك من مسافة تزيد عن 450 متر، وكانوا يقفون جوار سيارة تابعة لوكالة أسوشيتد برس ومكتوب عليها بوضوح "صحافة". وكان حسان الطيطي قد وضع كاميرا فيديو على قوائم حديدية على بعد متر من السيارة. وقد أطلق الجنود النيران على الكاميرا، مما أجبر الصحفيين على التراجع إلى السيارة، ولكن الجنود أطلقوا نيرانهم على السيارة أيضاً.

أصيب مصور وكالة رويترز، أشرف أبو شوايش برصاصتين مطايطيتين في الرجل والصدر بينما كان يصور مواجهات بين متظاهرين فلسطينيين والجيش الإسرائيلي في نابلس في 22 نيسان (إبريل). وكان أشرف أبو شوايش يرتدي درعا واقيا يميزه كصحفي، وكان قبل ذلك قد دخل في جدال مع جندي إسرائيلي. وفي 25 نيسان (إبريل)، قال ناصر أبو اشتية من وكالة أسوشيتد برس للجنة حماية الصحفيين إن سيارة جيب إسرائيلية أوشكت على دهسه وهو برفقة صحفيين فلسطينيين آخرين كانوا يحاولون تغطية إخراج عائلات من بناية أثناء غارة عسكرية في حي المخفية في نابلس.

وفي مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية، قال المصور حسام أبو علان الذي يعمل مع وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) للجنة حماية الصحفيين، إنه تعرض بمعية نايف الهشلمون من رويترز، والصحفي المستقل ناجح الهشلمون، إلى الضرب من قبل الجنود في 5 أيلول (سبتمبر) بينما كانوا يغطون غارة إسرائيلية عسكرية على أحد المنازل. وكان الصحفيون الثلاثة قد دخلوا البناية لتصوير الجنود الذين يزعم إنهم كانوا يضربون القاطنين فيه. وقد قام الجنود الإسرائيليين بركل الصحفيين على بطونهم وظهورهم وأمرهم بالخروج من البناية.

ظلت قرية بلعين القريبة من رام الله في الضفة الغربية، مكانا محفوفا بالمخاطر للصحفيين الذين يغطون التظاهرات الأسبوعية ضد السياح الأمني الإسرائيلي الحدودي. وقد استخدمت القوات الإسرائيلية الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع لتفريق مئات الفلسطينيين الذين يتظاهرون سلمياً في بلعين، مما أدى إلى إصابة مدنيين وصحفيين بجراح. وقد أخبر مصور أسوشيتد برس لجنة حماية الصحفيين، إياد حماد، إنه وصحفيين آخرين ظلوا يتعرضوا للضرب بصفة منتظمة على يد الجنود، وأضاف إن الجنود حطموا الكاميرا التابعة له في وقت مبكر من هذا العام.

في عدة مناسبات، عمدت القوات الإسرائيلية إلى إقصاء الفرق الصحفية التابعة للقناتين الفضائيتين "العربية" و "الجزيرة" من تغطية الهجمات الصاروخية على شمال إسرائيل القادمة من لبنان من قبل الميليشيا الشيعية التابعة لحزب الله. وقد قال وليد العمري، مدير مكتب قناة "الجزيرة" في القدس، للجنة حماية الصحفيين إن الشرطة الإسرائيلية احتجزته ثلاث مرات خلال يومين بسبب تغطيته الصحفية من موقع سقوط الصواريخ، وقد احتجز لعدة ساعات في كل مرة. وفي 17 تموز (يوليو)، تم احتجاز وليد العمري لمدة ست ساعات واتهم بأنه يساعد حزب الله من خلال تغطيته الصحفية لموقع سقوط الصواريخ في قرية كفار يوسف في الجليل. وقال وليد العمري للجنة حماية الصحفيين "لقد كنا نغطي الأحداث إلى جانب 10 أو 12 فريق

إخباري أجنبي وإسرائيلي"، وأضاف "نحن لم نستلم أي تحذير من الرقيب العسكري الإسرائيلي". ويذكر أنه يوجد في إسرائيل نظام رقابة عسكرية على جميع وسائل الإعلام، ويمكن للرقيب التدخل إذا اعتبر أن تهديدا قد حدث للأمن العسكري.

عادة ما تعتمد القوات الإسرائيلية إلى منع المدنيين الإسرائيليين من الدخول إلى الضفة الغربية وغزة، ولكنها تسمح للصحفيين بالعبور فيما إذا وقعوا على وثيقة تخليها من المسؤولية عن سلامتهم. فقد أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية في 26 حزيران (يونيو) إن حملة جواز السفر الإسرائيلي وحملة الجنسيات المزدوجة سيمنعون من دخول قطاع غزة، وذلك على أثر هجوم حدث في اليوم السابق نفذه مقاتلون فلسطينيون على موقع عسكري إسرائيلي. وقال البيان الإسرائيلي، "نظرا للتقييم الأمني الحالي، يحظر على الصحفيين ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية أو يحملون جنسية مزدوجة، دخول قطاع غزة في الوقت الحالي". وقد أزيل الحظر على السفر لاحقا في ذلك اليوم بعد احتجاجات من الصحفيين الأجانب ومن جمعية الصحفيين الأجانب في إسرائيل.

وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، تعرض الصحفيون لضغوط من قبل السلطات الفلسطينية وفصائل سياسية مختلفة ومليشيات. أحرزت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) انتصارا كبيرا في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني (يناير) وسيطرت على المجلس التشريعي إذ حصلت على 74 مقعدا من مجموع مقاعد المجلس التشريعي التي يبلغ عددها 132 مقعدا، وأخرجت حركة فتح التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية من الحكومة. وقاد ذلك إلى صراع على السلطة بين الرئيس الفلسطيني وقائد حركة فتح، محمود عباس، وبين رئيس الوزراء إسماعيل هنية من حركة حماس. وكان من تبعات ذلك انقسام وسائل الإعلام الفلسطينية في تأييدها للفصائل المختلفة. وتعرض الصحفيون لمضايقات مستمرة وتهديدات وحالات ضرب على يد قوات الأمن الفلسطينية والفصائل المختلفة انتقاما منهم على التغطية الصحفية للسياسات الفلسطينية.

في 23 آذار (مارس)، قام رجال مقنعون يعتقد أنهم ينتمون إلى حركة فتح بتحطيم مكاتب محطة تلفزيون "الرعاة"، وهي محطة خاصة في بيت لحم. وقد أجبرت المحطة على التوقف عن البث. وقد عاودت البث من جديد في نهاية شهر أيار (مايو) بعد أن حصلت على معدات تبرعت بها محطة تلفزيونية في أريحا. وقبل يومين من الاعتداء، بثت المحطة تقارير تنتقد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك وزير الداخلية، نصر يوسف، الذي ينتمي إلى حركة فتح.

وفي رام الله، قام أشخاص مقنعون بإحراق ثلاث سيارات تابعة لقناة "الجزيرة" في 20 أيار (مايو). ووفقا لوكالة أسوشيتد برس، كانت حركة حماس وفتح قد اتهمتا المحطة بالتحيز. وقال مراسلون صحفيون إن مؤيدي حركة فتح كانوا غاضبين لأن القناة لم تقوم بتغطية التظاهرات المناهضة لحركة حماس في رام الله قبل فترة من ذلك.

وفي نيسان (إبريل)، أوردت وكالة رويترز إن عدة صحفيين فلسطينيين تلقوا تهديدات بالقتل بسبب تغطيتهم الصحفية السلبية نحو حركة حماس. وكان بينهم موفق مطر، وهو مراسل صحفي يعمل بمحطة إذاعة الحرية التي تبث من غزة ومؤيدة لحركة فتح، وقد تلقى عدة تهديدات بواسطة هاتفه المحمول وعبر البريد الإلكتروني. وتلقى عدة موظفين آخرين في المحطة تهديدات شبيهة. وأوردت وكالة رويترز إن اتحاد الصحفيين الفلسطينيين تلقى شكاوى بشأن التهديدات من سبعة صحفيين في قطاع غزة.

في 5 حزيران (يونيو)، قام ما يقارب 50 رجلا مسلحا بمهاجمة ستوديو تلفزيون فلسطين في خان يونس في جنوب قطاع غزة، وهو تابع لحركة فتح. ووفقا لمدير التلفزيون الفلسطيني، محمد الداودي، قام المهاجمون، الذين كانوا يرتدون عصابات رأس عليها شعار حركة حماس، بإجبار الموظفين على الخروج، وضربوا عدة مصورين وفنيين. وقال الداودي للجنة حماية الصحفيين إن المهاجمين قاموا بعد ذلك بإطلاق الرصاص من بنادق آلية على المعدات وبتجاه الموظفين.

وتقدر تكاليف الخسائر التي لحقت بمعدات البث والأرشيف والكمبيوترات والأثاث، بمبلغ يفوق مليون دولار، وأصبح الاستوديو غير قابل للاستخدام.

إن التلفزيون الفلسطيني، ووكالة وفا للأنباء، وراдио وفا، وراдио صوت فلسطين، هي جزء من هيئة الإرسال الفلسطينية، والتي تخضع لسيطرة الرئيس محمود عباس. واتهمت الحكومة التي تقودها حماس وسائل البث هذه بأنها تحابي حركة فتح.

قام عدة رجال مسلحين يعتقد أنهم ينتمون لحركة فتح بمهاجمة مكاتب صحيفة "منبر الإصلاح" في رام الله في 12 حزيران (يونيو)، وذلك وفقا لكتلة الصحفيين الفلسطينيين، وهي لجنة يديرها صحفيون. وقالت هذه اللجنة إن المسلحين اعتدوا على المحرر يزيد خضر وعلى المصمم وجدي العاروري، وهددوا بإحراق المكتب وتحطيم الكمبيوترات والمعدات والأثاث.

أدت المقاطعة الغربية الهادفة إلى إجبار حماس على نبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، إلى إفلاس الحكومة الفلسطينية، مما جعلها غير قادرة على دفع رواتب موظفي القطاع العام الذين يبلغ عددهم 165,000 موظفا. وقد قام الموظفون الحكوميون الذين ينتمي معظمهم إلى حركة فتح بإضراب في 2 أيلول (سبتمبر)، وهو تحرك اعتبرت حركة حماس أنه يهدف إلى تفويض سلطتها. وقالت مصادر للجنة حماية الصحفيين إن مسلحين من حركة حماس قاموا في 19 أيلول (سبتمبر) بإحراق خيمة أقامها العمال المضربون في مدينة غزة. وقال صحفيون للجنة حماية الصحفيين، إن عدة صحفيين ممن كانوا يغطون الحادثة (من ضمنهم مراسلة وكالة أسوشيتد برس ضياء حديد، ومصور تلفزيون فلسطين خالد بلبل، وموفق مطر من صحيفة "الحياة الجديدة") تم طردهم والاعتداء عليهم من قبل المقاتلين.

إن الضعف الذي أخذت تعاني منه السلطة الفلسطينية، وهي هيئة إدارية مؤقتة تحكم أسما الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى إلى حالة من عدم الاستقرار التام للأمن الفلسطيني الداخلي. ووسط هذه الفوضى، تكاثرت جماعات صغيرة مسلحة تتكون من مقاتلين ينتمون إلى فصائل متنوعة. كثيرا ما تتشكل هذه المجموعات لتحقيق هدف شخصي محدد، مثل الإفراج عن سجين من أحد الأقارب، أو الحصول على عمل في القطاع الحكومي، وكثيرا ما تلجأ تلك المجموعات إلى اختطاف الأجانب، بما في ذلك الصحفيين، لاستخدامهم كورقة ضغط في التفاوض. وتظهر تحقيقات لجنة حماية الصحفيين أنه تم اختطاف 13 صحفيا منذ عام 2004،، إضافة إلى محاولتي اختطاف فاشلتين. وقد أفرج لاحقا عن جميع المختطفين دون أن يصابوا بأذى.

اندلعت موجة من العنف في غزة وأماكن أخرى في الضفة الغربية في 14 آذار (مارس)، بعد أن قامت القوات الإسرائيلية بمداومة سجن في بلدة أريحا في الضفة الغربية واعتقلت مقاتلين ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يعتقد إنهم مسؤولون عن اغتيال وزير إسرائيلي في عام 2001. وكان المراقبون البريطانيون والأمريكيون الذين يشرفون على السجن قد انسحبوا من المكان قبيل الغارة الإسرائيلية. وانتقاما لذلك، قام أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف عدد من الأجانب. وقد تم اختطاف صحفيين من الفندق الذين يقيمون فيه في غزة، هم كارولين لورين، وهي مراسلة للمجلة النسائية الفرنسية "إيل"؛ وألفريد يعقوبزادة، وهو مصور من وكالة "سيبا" للصور الفوتوغرافية؛ ويونغ تاي-يونغ، وهو مراسل صحفي لهيئة البث العامة في كوريا الجنوبية. وقد أفرج عنهم جميعا بعد 22 ساعة من اختطافهم.

واختطف أيضا في مدينة غزة في 14 آب (أغسطس) مراسل قناة "فوكس نيوز" الأمريكية، ستيف سينتاني، وهو مواطن أمريكي، والمصور المستقل أولاف ويغ، وهو مواطن نيوزلاندي. وقد أعلنت عن الاختطاف مجموعة غير معروفة من قبل تطلق على نفسها اسم كتائب الجهاد. وطالبت المجموعة بالإفراج عن السجناء المسلمين المحتجزين في الولايات المتحدة. ووفقا لمصادر لجنة حماية الصحفيين، تم الإفراج عن الصحفيين دون أن يصابوا بأذى في 27 آب (أغسطس) بعد جهود بذلتها قوات الأمن الفلسطينية. واختطف أيضا المصور الصحفي الإسباني إميليو موريناتي في مدينة غزة في 24 تشرين

الأول (أكتوبر)، على يد رجال مسلحين، وقد أفرج عن موريناتي الذي يشتغل في أسوشيتد برس دون أن يصاب بأذى بعد 16 ساعة من اختطافه. وقد شجب العديد من الفلسطينيين عمليات الاختطاف. ووصفتها حركة حماس بأنها مرفوضة أخلاقيا. وعلى الرغم من ذلك، كان لعمليات الاختطاف أثر مخيف على الصحفيين الأجانب الذين يغطون الصراع في غزة.

لبنان

كان الهجوم الإسرائيلي على لبنان خلال الصيف محفوفًا بالخطر بالنسبة لمئات الصحفيين الذين خاطروا بحياتهم وسط القنابل والرصاص لتغطية القتال بين القوات الإسرائيلية ومقاتلي حزب الله. وقد بدأ الهجوم بعد أن قام مقاتلون من حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين بالقرب من الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وخلال الصراع الذي استغرق 34 يوما، قتل صحفي، وموظف إعلامي، كما قصفت مرافق إعلامية، وأصيب عدة صحفيين بجراح من نيران القوات الإسرائيلية.

وكانت الإصابة الأولى بين وسائل الإعلام، هو تلفزيون "المنار" التابع لحزب الله. فبعد بضعة أيام من القتال، دمرت الصواريخ الإسرائيلية مقر المحطة التلفزيونية في الضاحية الجنوبية لبيروت في حارة حريك، كما دمر برج بث تابعان للمحطة، أحدهما قرب بعلبك الواقعة إلى الشمال الشرقي من بيروت، والثاني في منطقة مارون الراس في جنوب لبنان. وقد توقع المسؤولون في المحطة اعتداء كهذا في حالة حدوث أعمال عنادية مع إسرائيل.

اعترفت إسرائيل باستهداف المحطة التلفزيونية، متهمة إياها ببث الدعاية المغرضة والتحريض. ولا يبدو أن محطة "المنار" قد أدت أي دور عسكري يمكن أن يجعل منها هدفا مشروعا بموجب قانون الحروب. ووفقا لوسائل الإعلام الدولية، تدبرت محطة "المنار" مواصلة البث دون انقطاع تقريبا، على الرغم من القصف الذي تعرضت له.

وقد هاجم النقاد المحطة جراء ما اعتبروه بثا لمواد ذات محتوى معاد للسامية وأشرطة فيديو تحتوي على بروباغاندا تمجد العنف. وبعد بدء القتال، توقفت محطة "المنار" عن بث البرامج الرياضية والترفيهية، واقتصرت في بثها على مزيج من الأخبار والمقابلات الصحفية والآيات القرآنية، والبروباغاندا.

وأثناء الهجوم، استهدفت القوات الإسرائيلية البنية التحتية للإعلام، وأدى ذلك أحيانا إلى إصابات بالأرواح. ففي 22 تموز (يوليو)، قتل سليمان الشديق، وهو فني يعمل في هيئة البث اللبنانية، أثناء غارة جوية إسرائيلية دمرت أبراج بث التلفزيون والهاتف في منطقة فتقا الواقعة إلى الشمال من بيروت، وهي منطقة بعيدة جدا عن القتال. وفي اليوم ذاته، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية أبراج بث في طربول، قرب مدينة طرابلس في شمال لبنان، وهي أبراج تابعة لتلفزيون "المنار"، ومحطة "تيلي لبنان" الحكومية، وتلفزيون "المستقبل"، وأيضا لشبكات الهواتف الخلوية. وفي الكورة في الشمال، أصيب خالد عيد، وهو فني يعمل مع تلفزيون "تيلي لبنان" بجراح خطيرة أثناء هجوم على أبراج اتصالات تابعة للمحطة. وقد تعطلت أبراج بث المحطات، ولكنها واصلت البث عبر الأقمار الصناعية.

كان الصحفيون الذين يغطون القتال، والذي تركز إلى حد كبير في جنوب البلاد، معرضين للقصف الإسرائيلي الجوي. وقد عمدت عدة وكالات أنباء ومؤسسات إخبارية إلى وضع مقر عملها في ميناء صور على البحر الأبيض المتوسط، وأوردت عدة مؤسسات صحفية إن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت تستهدف السيارات على الطرقات. وقال الصحفيون الذين كانوا في مدينة صور، وهي تقع على بعد 90 كيلو متر إلى الجنوب من بيروت، إن جميع السيارات، بما في ذلك السيارات التابعة للمحطات التلفزيونية، والتي كانت تنتقل بين القرى كانت تستهدف من الطائرات الإسرائيلية فيما إذا ظهرت لها على الطرقات. كانت ليلي نجيب التي تبلغ من العمر 23 عاما، وتعمل مصورة مستقلة لمجلة "الجرس" اللبنانية ولوكالة "فرانس

برس"، هي من الصحفيين الذين توجهوا للمنطقة. وقد قتلت في 23 تموز (يوليو) بصاروخ إسرائيلي بينما كانت تستقل سيارة تكسي لتغطية فرار المدنيين اللبنانيين إلى الشمال. وقد أوردت وسائل الإعلام المحلية إنها أصيبت بشظية من صاروخ على طريق يربط بين قريتي صديقين وقانا. وقد قتلت في المكان الذي أصيبت فيه.

نجا صحفيون آخرون من موت وشيك أو الإصابة بجراح خطيرة جراء ما زعموا إنه نيران إسرائيلية متعمدة باتجاههم. في 22 تموز (يوليو)، قامت طائرة إسرائيلية بملاحقة موكب مؤلف من سيارات تابعة لقناة "الجزيرة" وقناة "العربية" وتلفزيون "المنار"، إذ أطلقت صاروخا على الطريق خلف الموكب فيما كان يقترب من جسر مهدم جراء غارة جوية قرب قرية حاصبيا في الجنوب. وقال الصحفيون إنهم تدبروا أمر الهرب من خلال طرق خلفية، ولكن الطائرات لاحقتهم وأغلقت من أمامهم سبل الفرار إذ قصفت الطريق أمامهم وخلفهم. وقال نبيل الخطيب، المدير التنفيذي لقناة "العربية"، "لقد كانت السيارات مميزة بوضوح بعلامات 'تلفزيون' و 'صحافة'". وزعم الصحفيون إن الطائرات الإسرائيلية قد أطلقت صواريخها لمنعهم من تغطية تبعات القصف الإسرائيلي في المنطقة المحيطة بقرية الخيام الواقعة في القطاع الشرقي من الحدود الإسرائيلية اللبنانية. وقد أنكرت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها استهدفت الصحفيين وقالت بدلا من ذلك إنها "استهدفت الطرق لأن حزب الله كان يستخدمها".

في أوائل آب (أغسطس)، ألقى الجيش الإسرائيلي منشورات تحذر من أن جميع السيارات التي تتواجد على الطرق جنوب نهر الليطاني سوف تتعرض للهجوم، وهو تحرك أدى إلى إعاقة شديدة لحركة الصحفيين الذين يعملون على تغطية الأخبار من الجنوب، وإلى تعقيد جهود الفرق التلفزيونية التي تسعى لتصوير الأحداث في المنطقة. وحذر بيان لاحق صادر عن قوات الدفاع الإسرائيلية بأن "هذه المنطقة هي منطقة قتال يعمل منها الإرهابيون، وعلى ذلك فنحن لا نستطيع ضمان سلامة أي صحفي في المنطقة". وفي الوقت ذاته تقريبا، أصيب الصحفي سكوت أندرسون من المجلة التابعة لصحيفة "نيويورك تايمز"، والمصور بولولو بيلغرين من مجلة "ماغنوم"، وسائقهما، بجراح عندما حاولوا تغطية تبعات قصف شنته طائرة دون طيار على شخص في الطريق الرئيسي في صور. وكان الثلاثة، مثل بقية الصحفيين، يستقلون سيارة عليها علامات واضحة بأنها تابعة للصحافة، وقد أصيبوا بجراح من شظايا الصواريخ.

عمدت القوات المؤيدة لإسرائيل إلى بث بروراغاندا مناهضة لحزب الله، وهددت الصحفيين المحليين من خلال بث محطة "المشرقية" الإذاعية، والتي يعتقد الصحفيون اللبنانيون إنها تبث من داخل إسرائيل وترتبط بأعضاء جيش لبنان الجنوبي المنفيين، وهي القوات التي كانت متحالفة مع إسرائيل أثناء احتلالها لجنوب لبنان في الثمانينات والتسعينات. وقد خصت المحطة الإذاعية مراسلي قناة "الجزيرة" كاتيا ناصر وعباس ناصر، واتهمتهما بمساعدة حزب الله وقالت، "اللبنانيون النبلاء سوف يعملون على محاسبة أولئك الذين ساعدوا حزب الله في تدميره للبنان".

لم تكن القوات الإسرائيلية هي مصدر القلق الوحيد للصحفيين. فقد أورد بعض الصحفيين عن محاولات من مقاتلي حزب الله للتحكم بتحركاتهم وتهديدهم. فقد أورد المراسل الصحفي المستقل كريستوفر ألبيريتون على موقع الإنترنت التابع له إن مسؤولي حزب الله احتفظوا بنسخ عن جوازات سفر الصحفيين، كوسيلة محتملة للضغط عليهم لدفعهم لإجراء تغطية صحفية إيجابية، وإن مقاتلي حزب الله قاموا بمضايقة الصحفيين وتهديدهم في بعض الحالات. وقد قام بعض المنتمين لحزب الله بمنع الصحفيين من الوصول إلى المناطق التي يسيطرون عليها، كما قاموا بإجراء جولات صحفية منسقة بعناية لبعض الصحفيين حيث منعوهم من التصوير في بعض الأحيان. وقد أورد صحفي واحد على الأقل إن مقاتلي حزب الله هددوا بقتله فيما إذا قام الفريق الذي يعمل معه بتصوير عمليات إطلاق صواريخ "الكاتيوشا" التي يقوم بها مقاتلوه.

على الرغم من أن الصراع بين إسرائيل وحزب الله قد سيطر على عناوين الصحف، إلا أن ذلك الصراع لم يكن الموضوع الصحفي الوحيد الذي يخص الصحفيين اللبنانيين. فبعد عام على مقتل الصحفي اللبناني سمير القصير في انفجار سيارة

مفخخة في بيروت، ما زال الجناة فارين من العدالة، وكذلك الجناة المسؤولين عن إصابة الصحفية مي شدياق من تلفزيون "إل. بي. سي."، ومقتل الصحفي جبران تويني من صحيفة "النهار"، وقد أصيب كلاهما بانفجار سيارة مفخخة عام 2005. وقد وقعت الحالات الثلاث وسط سلسلة من محاولات الاغتيال والهجمات على الصحفيين والشخصيات السياسية في لبنان، بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط (فبراير) 2005.

في كانون الأول (ديسمبر) 2005، تنبى مجلس الأمن الدولي قرارا يفوض لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في مقتل الحريري من خلال "منح مساعداتها التقنية" للسلطات اللبنانية التي تجري تحقيقات في الاعتداءات على الصحفيين وشخصيات سياسية أخرى خلال السنوات السابقة. كما دعا القرار الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، إلى "عرض توصيات لتوسيع نطاق اختصاص لجنة التحقيق كي يشمل التحقيق في الاعتداءات الأخرى".

تعكس وسائل الإعلام اللبنانية المسيسة بشدة النظام السياسي الطائفي في البلاد. إذ أن كبار الشخصيات وقادة الجماعات السياسية يملكون وسائل الإعلام الرئيسية أو يسيطرون عليها، وهي عادة تعبر عن وجهات نظرهم. ولكن إذا ما نظرنا إلى الصورة العامة، فإن وسائل الإعلام تمثل مناخا إعلاميا متنوعا، في بيئة إعلامية حيوية قياسا بالمعايير الإقليمية. ومع ذلك، تتواصل الرقابة الذاتية بين الصحفيين، الذين يواجهون عددا كبيرا من العقوبات القانونية والبيروقراطية.

يتمثل أحد تلك العقوبات بالمحاكم، والتي تنفذ قوانين متشددة للصحافة تنص على عقوبات بالسجن ودفع غرامات باهضة لجرائم التشهير والمخالفات الصحفية الأخرى. وفي آذار (مارس)، وجه مدعي عام الدولة اتهامات بالتشهير برئيس الجمهورية، إميل لحود، ضد صحيفة "المستقبل" اليومية المؤيدة لتيار الحريري؛ ورئيس تحريرها، توفيق خطاب؛ وفارس خاشان، وهو كاتب ومذيع برنامج مقابلات صحفية تلفزيونية. وقد تم توجيه الاتهامات بعد أربعة أيام من قيام الصحيفة بنشر مقابلة مع جوني عبده، وهو سفير لبنان السابق إلى فرنسا، ورئيس سابق للاستخبارات العسكرية، وقد انتقد في المقابلة أداء الرئيس لحود. ووفقا لصحيفة "ديلي ستار"، جرى اقتباس قول جوني عبده بأنه "تحت ولاية لحود، تحول القصر الرئاسي إلى مكان غير ملائم لإجراء حوارات، وأن وجود لحود يشكل انتهاكا للدستور، لأن الدستور ينص على أن الرئيس هو رمز للوحدة". ويواجه الصحفيون الثلاثة عقوبة السجن لمدة سنتين. وقالت صحيفة "المستقبل" التي تملكها أسرة الحريري، إن الصحفيين العاملين في الصحيفة واجهوا 12 تهمة متصلة بالتشهير بالرئيس وأعضاء في المجلس النيابي.

وكما هو الحال في العديد من البلدان المجاورة، عانى لبنان من تبعات الخلاف العالمي الذي نشب على أثر قيام صحيفة دنماركية في أيلول (سبتمبر) 2005 بنشر رسوم تصور النبي محمد. وقد جرت تظاهرات عامة بسبب الرسومات في بيروت في شباط (فبراير) وأدت إلى ظهور توترات بين المسيحيين والمسلمين. وفي بيروت، قام متظاهرون من المسلمين بإحراق السفارة الدنماركية وقاموا بأعمال تخريبية في حي يقطنه المسيحيون. وقد تعرض المصورون الصحفيون في موقع الأحداث إلى مضايقات كما تعرضت بعض معداتهم للتخريب. وأوردت صحيفة "نيويورك تايمز" إن مصورا صحفيا هولنديا تعرض للضرب من قبل عدد من المتظاهرين ظنا منهم إنه دنماركي.

واصلت الحكومة الإيرانية مطالبتها بالحصول على معلومات حول اثنين من الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي اختفوا عام 1982. وفي 18 أيار (مايو) قال القائد السابق للقوات اللبنانية، سمير جعجع، في مقابلة مع صحيفة "السفير" إن مليشيا القوات اللبنانية قامت باختطاف الإيرانيين وقتلهم، بما في ذلك كاظم أكهفان، مصور وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية التي تتخذ من طهران مقرا لها. وكان أكهفان قد اختفى في 4 تموز (يوليو) 1982، برفقة مسؤولين في السفارة الإيرانية في بيروت. ويعتقد أنهم اختطفوا على نقطة تفتيش قرب مدينة جبيل في الشمال. وتؤكد إيران إن المختطفين ما زالوا أحياء ومحتجزين في إسرائيل.

تتبوأ الصحافة المغربية المستقلة والقوية مكانة يكاد لا ينافسها فيها صحافة أخرى في الشرق الأوسط، ومع ذلك فقد تقلصت حرية الصحافة تحت ما يراه كثير من الصحفيين وجماعات حقوق الإنسان على أنه هجمة قضائية على الصحف الجريئة تقف وراءها الحكومة. فخلال هذه السنة كان العديد من الصحف والمجلات هدفاً لدعاوى قضائية جنائية صدر فيها أحكام بتعويضات باهضة عن الضرر وأحكام بالسجن ضد صحفيين.

ففي قضية أضفت على السنة طابعها الخاص، أيدت محكمة الاستئناف بالرباط في نيسان (إبريل) الحكم على المجلة الأسبوعية المستقلة "لو جورنال إيبومادير" بتعويضات ضربت أرقاماً قياسية، وذلك في قضية قذف وتشهير أقامها ضدها كلود مونيكيه مدير المركز الأوروبي للأبحاث الاستعلاماتية والأمنية الاستراتيجية في بروكسل. وكانت محكمة ابتدائية قد حكمت بتعويض قيمته 3 ملايين درهم (ما يعادل 359.700 دولار أمريكي) لمونيكيه الذي قال إن المجلة قد شَهَرَتْ به في مقالة نقدية من ست صفحات شككت فيها باستقلالية تقرير الخبراء الصادر عن مركزه بشأن الصحراء الغربية المتنازع عليها والتي ضممتها المغرب قبل ثلاثة عقود. كما فرضت المحكمة على المجلة غرامة قدرها 100 ألف درهم (ما يعادل 12 ألف دولار أمريكي). وقد انسحبت مجلة "لو جورنال إيبومادير" من المحكمة ومن الاستئناف بعد أن تم منعها من تقديم شهادة أحد الخبراء. ولم تقدم المحكمتان أي تفسير للكيفية التي توصلتا بها إلى الحكم وهو حكم بالتعويض لم يسبق له مثيل في هذا النوع من القضايا. ويهدد هذا الحكم القدرة المالية للمجلة وقدرتها على الاستمرار.

كما أدانت المحكمة الأسبوعية المستقلة "التليكيل" و "الأسبوعية الجديدة" و "الأيام" و "الأحداث المغربية" في أيار (مايو) عام 2005 بتهمة التشهير بحق السيدة تورية بوعبيد، وهي رئيسة منظمة غير حكومية لمساعدة الأطفال، وذلك عندما أوردت تلك المجلات أنباءً بأن ضباط الشرطة استجوبوا بوعبيد حول شبهة باختلاس أموال عامة. وكانت الصحف الأربع قد اعتمدت على مصدر واحد من الشرطة، إلا أنه ثبت أن المعلومات كانت غير صحيحة، فقامت المجلات على الفور بنشر تصحيح للخبر والاعتذار عن نشره إلا أنه تم المضي في القضية ضدها. وتم فرض غرامة صغيرة نسبياً على كل مجلة من هذه المجلات باستثناء مجلة "تليكيل" التي ألزمتها محكمة ابتدائية بدفع مبلغ 900 ألف درهم (ما يعادل 107,900 دولار أمريكي). وقد تَبَيَّنَتْ محكمة الاستئناف في الدار البيضاء الحكم في شباط (فبراير) ولكنها خففت قيمة التعويض إلى نصف مليون درهم (ما يعادل 60 ألف دولار).

وكانت صحيفة "تليكيل" المعروفة بجراتها قد مثلت أمام سيف القضاء في الماضي، عندما أيدت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء في 29 كانون الأول (ديسمبر) 2005 تهم الطعن والتشهير التي أدين بها الناشر أحمد رضا بن شمسي ورئيس التحرير كريم بخاري، بعد قيامهما بنشر مقالة جاء فيها أن سيده، هي الآن عضو في البرلمان المغربي، كانت "شيخة" سابقة، وهو تعبير يعني راقصة كباريه. وقد أشارت إليها المقالة باسم مستعار هو أسمى. وقد تَبَيَّنَتْ المحكمة أحكام بالسجن مدة شهرين مع وقف التنفيذ بحق الصحفيين، وحكمت للمدعية بمبلغ 800 ألف درهم (ما يعادل 95.900 دولار) كتعويض عن الضرر. إلا أن كلتا السيدتين، تورية بوعبيد وعضو البرلمان، أعفتا المجلة من دفع التعويضات مما يمكنها من الاستمرار في الصدور.

وفي أيار (مايو) صدر حكم بحق إدريس شحتان، رئيس تحرير صحيفة "المشعل" الأسبوعية التي تصدر باللغة العربية، بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، وتم تغريمه مبلغ 100 ألف درهم (ما يعادل 12 ألف دولار) بعد أن تَبَيَّنَتْ محكمة الاستئناف بالدار البيضاء أدانته بتهم الإساءة إلى رئيس دولة أجنبية. وقد نشأت هذه التهم استناداً إلى قيام الصحيفة في أيار (مايو) عام 2005 بنشر كاريكاتير للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إضافة إلى مقالة تنتقد حياته الخاصة.

وتمت مقاضاة ناشر مجلة "الأسبوعية الجديدة" المستقلة ورئيس تحريرها عبد العزيز قوقس أواسط شهر آذار (مارس) بتهم الإساءة إلى المملكة. وكان قوقس قد نشر في حزيران (يونيو) من عام 2005 مقابلة على الصفحة الأولى مع ناديا ياسين ابنة الشيخ عبد السلام ياسين رئيس جماعة العدل والإحسان الإسلامية المحظورة. وقد انتقدت ناديا ياسين النظام الملكي - الأمر الذي يعتبره الدستور جريمة- وقالت إن المملكة المغربية ستكون بحال أفضل لو أنها كانت جمهورية. وقد يواجه قوقس حكماً بالسجن يتراوح بين 3 و 5 سنوات وغرامة قد تصل إلى 100 ألف درهم إضافة إلى احتمال إغلاق المجلة. وقد أجلت المحكمة النظر في القضية إلى أجل غير مسمى، إلا أنه يمكن استدعاء قوقس للمثول أمام المحكمة في أي وقت، حسب ما ذكرته مصادر للجنة حماية الصحفيين.

وفي شباط (فبراير) أدانت محكمة في الدار البيضاء نور الدين مفتاح، رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية المستقلة "الأيام"، ومريم مكرم الصحفية في الصحيفة ذاتها، بتهمة إثارة البلبلة في صفوف العامة عن طريق نشر مقالات "كاذبة". وقد حكم عليهما بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، وغرامة مقدارها 100 ألف درهم، بسبب مقالة كتبها مكرم وكشف فيها تفاصيل أوردها طبيب شخصي للملك عن الحياة الخاصة للملك الذين خدم في عهدهم. وقد تعرضت المقالة بالتفاصيل لأنشطة حريم القصر خلال فترتي حكم الملكين محمد الخامس وولده الحسن الثاني.

لجأت الحكومة أيضاً إلى أعمال التهريب ضد الصحف المستقلة. فقد بدأ أن السلطات كانت وراء احتجاجات شباط (فبراير) ضد صحيفة "لو جورنال إبيدومادير" لقيامها بنشر صورة لأحد القراء يحمل نسخة من صحيفة "فرانس سور" الفرنسية اليومية التي أعادت نشر الرسوم الكاريكاتيرية للرسول محمد. وقد نشرت "لو جورنال إبيدومادير" الصورة ضمن سرد متسلسل من 10 صفحات للأحداث المتعلقة بالرسومات المثيرة للجدل.

فقد ذكرت الصحيفة بأن العديد من مركبات النقل الصغيرة تحمل لوحات عليها حرف J ، مما يدل على أنها سيارات حكومية تعود لسلطات الدار البيضاء، قامت بإحضار نحو 100 شخص للنظائر خارج مكاتب الصحيفة لمدة يومين أواسط شهر شباط (فبراير). وقد شاهد المرسلون والمصورون موظفي البلدية وهم يعطون "المتظاهرين" لافتات وأعلام مغربية. وتم التقاط صور للمركبات والموظفين من قبل "لو جورنال إبيدومادير" والعديد من الصحف والمجلات المستقلة الأخرى منها صحيفة "الأحداث" المغربية وصحيفة "الصباح".

وقد اتهمت "لو جورنال إبيدومادير" وزارة الداخلية التي تتبع لها الحكومة المحلية للدار البيضاء بتنظيم تلك الاحتجاجات. وأجرت الصحيفة لقاءات مع العديد من الذين يُفترض أنهم من المحتجين والذين أقرروا بأن السلطات استأجرتهم. وقد نفى وزير الاتصالات نبيل بن عبد الله أن تكون الحكومة قد لعبت دوراً في التظاهرات.

وذكر صحفيون محلليون للجنة حماية الصحفيين بأنه لم يعد هناك أي صحفي في السجن في المغرب بعد إطلاق سراح رئيس تحرير مجلة "أخبار الأسبوع"، أنس ناديلي، في كانون ثاني (يناير) بعد أن قضى حكماً بالسجن بسبب ما زُعم أن مخالفات تتعلق بتداول العملات. أما الصحفيون وجماعات حقوق الإنسان فيعتقدون أن القضية كانت للانتقام منه بسبب مقالة نشرها في نيسان (إبريل) 2004 تزعم أن وزير المالية والخصخصة المغربي، فتح الله عواللو، يمارس المثلية الجنسية. وكان هذا الصحفي قد قضى في السابق حكماً بالسجن مدة عام واحد للتشهير بعواللو.

إن قانون الصحافة الصارم لعام 2002 يضع الصحفيين تحت التهديد الدائم بالمقاضاة. ويجرم قانون الصحافة انتقاد الملك و "الإساءة" إلى النظام الملكي، والاعتراض على مزاعم المغرب في الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من وعود وزير الاتصالات بن عبد الله عام 2005 بإنهاء عقوبة السجن على هذه الجرائم، إلا أن المخالفين ما زالوا يواجهون أحكاماً محتملة بالسجن تصل إلى خمس سنوات. كما تمتلك الحكومة صلاحيات إلغاء ترخيص الصحف والمجلات وإيقاف الصحف عن الصدور ومصادرة الأعداد التي يُعتقد أنها تهدد النظام العام.

ولا يزال الصحفي المستقل علي المرابط ممنوعاً من الكتابة في الصحف المغربية بعد إدانته عام 2005 بالتشهير بجامعة لم تكن معروفة سابقاً تدعى جمعية أهالي ضحايا الاضطهاد الصحراويين. وقد قاضته الجمعية عن مقالة له في صحيفة "الموندو"، التي تصدر في مدريد، وصف فيها إلى الشعب الصحراوي في مدينة تندوف الجزائرية بأنهم لاجئون مما يتناقض مع موقف الحكومة المغربية التي تعتبرهم سجناء لدى جبهة البوليساريو المتمردة. وتعمل البوليساريو التي تحارب من أجل استقلال الصحراء الغربية المجاورة بصورة رئيسية من الجزائر. وعلى الرغم من أن المقالة لم تأت على ذكر الجمعية ولا الناطق باسمها أحمد خير إلا أن المحكمة الجنائية أدانت المرابط في نيسان (إبريل) 2005.

في شباط (فبراير) 2006 منع الرقيب المغربي عدد صحيفة "الموندو" الذي يحوي مقالاً كتبه المرابط يزعم فيه إن الملك محمد السادس يقيد تحركات الملكة الأم.

في الأول من كانون أول (ديسمبر) الماضي، بدأت محطة "ميدي 1 سات" وهي أول قناة تلفزيونية فضائية خاصة في البلاد بثها المباشر. ويتم تشغيل هذه القناة، ومقرها طنجة، من قبل مجموعة "ميدي 1" وهي مجموعة إعلامية حظيت بدعم الرئيس الفرنسي جاك شيراك والملك الراحل الحسن الثاني. وتبث القناة برامجها بالعربية والفرنسية منافسة بذلك القناتين التلفزيونيتين الحكوميتين "آر تي إم" و "تو إم". وذكر مصدر للجنة حماية الصحفيين بأن الداعمين لقناة "ميدي 1 سات" هم من مؤيدي الحكومة، لذا فإن ظهورها في الساحة لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساحة المعلومات المتاحة للمشاهدين.

المملكة العربية السعودية

صدرت انتقادات بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) بأن المجتمع السعودي المنغلق شكل بيئة خصبة لتفريخ التطرف الديني، مما دفع الحكومة إلى تخفيف القيود المفروضة على الصحافة المحلية التي تخضع لرقابة مشددة. وقد انتهز الصحفيون المحليون المبادرة في إعداد تقارير أكثر جرأة حول الجريمة وتهريب المخدرات والبطالة والتطرف الديني.

إلا أن التقدم كان متفاوتاً ومحدوداً وكان هامش الحرية من النوع الذي "يتم منحه ومن ثم مصادرته" على حد تعبير خالد الدخيل، وهو أكاديمي متحرر قامت الحكومة بمنع زاويته في صحيفة "الحياة" اليومية التي تصدر من لندن، والتي تملكها السعودية، بعد أن شكك في جهود الإصلاح الرسمية. تقوم الحكومة السعودية -التي غالباً ما تتصرف تحت ضغط من السلطات الدينية- على نحو متكرر بكبح جماح النقد بمنع صدور الصحف ووضع الكُتاب على القائمة السوداء وتوجيه أوامر بالتعتيم على الأخبار وممارسة الضغط على الصحفيين من وراء الكواليس.

في شباط (فبراير) قام وفد من لجنة حماية الصحفيين يرأسه رئيس اللجنة بول ستايغر بزيارة الرياض للقاء رؤساء التحرير والصحفيين والمسؤولين السعوديين. وتكونت عن تلك اللقاءات صورة للقوى التعتيمية التي غالباً ما تكون متناقضة والتي تعمل بانتظام على حظر حرية الصحافة في المملكة. وقد أوضح جويل كامبانا من لجنة حماية الصحفيين الوضع بالتفصيل في تقرير خاص صدر في أيار (مايو) بعنوان "أمراء، ورجال دين، وأجهزة رقابة".

تجلت تلك في شباط (فبراير) عندما أغلقت الحكومة صحيفة "شمس" اليومية الشعبية حديثة الانطلاق لقيامها بإعادة نشر أحد الرسومات الكاريكاتيرية للنبي محمد التي ظهرت أول مرة في صحيفة "يولاند-بوستن" الدنماركية وأدت إلى موجة غضب

على امتداد العالم الإسلامي. وفي اجتماع مع مندوبي لجنة حماية الصحفيين في الرياض قال وزير الثقافة والإعلام، إياد المدني، إنه أوقف الصحيفة عن الصدور لمدة أسبوعين لانتهاكها حدود القدسية الدينية. ولكن الرقباء التابعين للوزارة، حسب رئيس تحرير شمس أحمد فهيد، أذنوا بتوزيع العدد ثم اتخذوا الإيقاف بعد عشرين يوماً من ذلك عندما احتج رجال الدين المتشددون وشخصيات دينية كبيرة على النهج المتحرر لصحيفة شمس. ثم سُمح للصحيفة باستئناف الصدور عند موافقتها على فصل المحرر المسؤول فيها بتال القوس، الذي يبلغ من العمر 32 عاماً من عمله أواخر شهر شباط (فبراير).

تم استهداف صحفيين آخرين، وبالطريقة ذاتها، خالفوا قواعد اللعبة التي يضعها المحافظون المتدينون المتشددون في هذا البلد. ففي نيسان (إبريل) اعتقلت الشرطة في مدينة حائل شمال السعودية الصحفي رباح القويحي لمدة 13 يوماً رداً على كتاباته حول التطرف الديني. وقد تم استجواب القويحي، وهو كاتب في صحيفة "شمس"، وساهم كذلك في العديد من المواقع الإخبارية السعودية بشأن مقالات كتبها على الإنترنت قبل ثلاث سنوات انتقد فيها التفسيرات الدينية الصارمة للإسلاميين الوهابيين المتشددين. وذكر القويحي للجنة حماية الصحفيين إنه أُجبر على توقيع إفادة تقول إنه أساء إلى صورة المعتقدات الإسلامية في كتاباته وأنه ليس مسلماً حقاً وأنه سيدافع عن القيم الإسلامية في كتاباته في المستقبل، وذلك قبل أن يتم إطلاق سراحه. ويقول القويحي إنه لو لم يوقع على الإفادة لكان قد واجه تهمة الردّة -الارتداد عن الإسلام- وهي تهمة يُعاقب عليها بالموت.

وفي شباط (فبراير) اتخذ ضغط الشخصيات الدينية طابعاً عنيفاً، فأتت معرض للكتاب في الرياض أوقف إسلاميون الفوضى في مناقشة عامة حول الرقابة كان يشارك فيها رئيس تحرير صحيفة "الرياض" تركي السديري وهو من كبار مؤيدي الحكومة والذي كانت صحيفته قد نشرت انتقادات للمتطرفين الإسلاميين. وكان من بين المشاركين أيضاً وزير الإعلام السابق محمد عبده يماني وكتاب آخرون من منتقدي المتشددين الدينيين. فقد شرع رجال من الحاضرين بالهتاف ضد المشاركين في الندوة واتهمهم بأنهم غير أوفياء للإسلام، وطالبوا بضرورة محاكمتهم في المحاكم الدينية بسبب سياساتهم التحررية. وأحاط هؤلاء النشطاء بالشخصيات المشاركة في المناقشة وعاملوا أحد الصحفيين على الأقل بخشونة.

وفي تأكيد آخر على التهديد المسلح، أصدر أسامة بن لادن تصريحاً بدا وكأنه تهديد بالقتل ضد كتاب ومتقنين خليجيين معتدلين من بينهم الكاتب السعودي تركي الحمد، وذلك في شريط صوتي كُشف عنه في نيسان (إبريل).

وعلى مر السنين، تم إيقاف عشرات المحررين والكتاب والأكاديميين وغيرهم من النقاد الإعلاميين عن الكتابة أو فصلهم من أعمالهم أو منعهم من الظهور في الصحافة السعودية، وذلك بسبب إغضابهم الحكومة أو الدوائر الدينية المهمة. وخلال هذه السنة تلقت لجنة حماية الصحفيين الكثير من التقارير التي تبلغ عن صحفيين تم إيقافهم عن الكتابة. ففي اجتماع لهما مع لجنة حماية الصحفيين، في شباط (فبراير)، أقر وزير الثقافة والإعلام، إياد المدني، ونائبه صالح النملة بممارسة الحكومة لعملية منع الكتاب من الكتابة. وأكد المدني على وجود حالة منع واحدة على الأقل وهي المفروضة على الشاعر عبد المحسن مسلّم الذي انتقد القضاة الدينيين السعوديين نقداً لاذعاً على صفحات جريدة المدينة قبل أربع سنوات. وقال النملة إن المنع من الكتابة يتم تطبيقه عندما يشكو المواطنون إلى الملك أو كبار المسؤولين وإن الهدف من مثل تلك الإجراءات هو المحافظة على المجتمع التقليدي المحافظ في البلاد. وقال النملة إن "غايتي وهمي الرئيسيين هما ألا يقوم الصحفيون بإفساد البنية المحافظة". وقال "إذا تشاجر الأطفال فيما بينهم فإنك تقول لهم اذهبوا إلى الغرفة. وللكاتب تقول رجاءً لا تكتب. إنها طريقة لتهدئة الأمور". وقال النملة إنه لا يعلم عن أي صحفي تم منعه من الكتابة بصورة دائمة.

وقال صحفيون إن وزارة الثقافة والإعلام التي يُنظر إليها عموماً كقوة تقدمية في المملكة تتصرف غالباً حسب مشيئة الشخصيات السياسية والدينية الأكثر قوة. وقالوا إن وزارة الداخلية هي القوة الرئيسية المنفذة لفرض القيود على الصحافة

رغم أن الناطق الرسمي باسم الوزارة، الفريق منصور التركي، قال إنه ليس للوزارة دور رسمي في ذلك. وذكر التركي للجنة حماية الصحفيين في الرياض بأن "وزارة الداخلية ليست الطرف الذي يتخذ قرار منع الصحفي من الكتابة". إلا أنه يُنظر إلى الوزارة على أنها متحالفة مع القوى الدينية المتشددة، ويُعتقد على نطاق واسع أنها وراء الكثير من حالات منع الصحفيين، حيث تقوم قوات الأمن التابعة لها والمعروفة باسم المباحث بمراقبة التغطية الصحفية وفرض رقابة شديدة على الكتاب في كل مدينة من المدن الرئيسية، كما أنها تجبر الكتاب الجريئين على توقيع تعهد سري بالامتناع عن توجيه انتقادات معينة أو الامتناع عن الكتابة مطلقاً.

ونظراً للقيود المشددة المفروضة على الصحف يجري السعوديون نقاشاتهم الأكثر صراحة على الإنترنت، على الرغم من أن الحكومة تراقب المحتويات في الإنترنت كذلك. ومنذ أول ظهور للإنترنت في المملكة عام 1999، فرضت الحكومة واحداً من أكثر أنظمة تصفية المواقع صرامة في العالم، حيث يتم، وبصورة منتظمة، نزع المحتويات التي يعتقد أنها تتناقض مع القيم الدينية الصارمة للبلاد، إلى جانب نزع المحتويات السياسية غير المرغوب فيها. وقد تم خلال هذه السنة إيقاف عدد من منتديات النقاش السياسي والمواقع الإخبارية كالموقع الإخباري المشهور "يلاف".

وعلى الرغم من أن قدراً كبيراً من اللوم يقع على عاتق الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية في القيود المفروضة على الصحافة، إلا أن الصحف والمجلات نفسها ملامة أيضاً. يوجه الكتاب السعوديون نقداً شديداً إلى كبار رؤساء التحرير الذين يصفونهم بأنهم موالون للحكومة وأنهم بقوا في مناصبهم سنين طويلة وأنهم غير معنيين بتعريض امتيازاتهم للخطر من خلال تحدي السلطة. إذ يسارع كبار رؤساء التحرير إلى إيقاف الكتاب الناقدين ومنع نشر الزوايا المشاكسة. وحتى المسؤولين الحكوميون انتقدوا الافتقار إلى الحماسة في الصحف الرئيسية، حيث قال المدني إن "بعض رؤساء التحرير يشغلون مناصبهم منذ فترة طويلة جداً، ولكننا لا نستطيع فعل شيء إزاء ذلك"، وقال "لو كان الأمر بيدي لقمتم بتغييرهم غداً، فأنا اعتقد أن هذه الصحف بحاجة إلى دماء شابة".

تتألف جمعية الصحفيين السعوديين التي تم تشكيلها في شباط (فبراير) 2003 بموافقة الحكومة من رؤساء تحرير كبريات الصحف السعودية، ولكنها ظلت شبه عديمة الفعل أو النشاط تماماً. وفي اجتماع مع لجنة حماية الصحفيين أعلن مدير المجموعة باعتزاز أنهم لم يتلقوا أية شكوى من صحفي سعودي. وعند سؤاله ما إذا كانت الجمعية ستقوم بمناصرة الزملاء ممنوعين من الكتابة قال رئيس الجمعية تركي السديري إن مثل هذه الأمور ينبغي معالجتها من قبل وزارة العمل.

لا تعرف معظم قاعدة الجمعية من الصحفيين سوى القليل عن أجندة الجمعية، كما أنهم غير متفائلين بأن تصبح يوماً قوة باتجاه التغيير. وحتى الوزير المدني كان قاسياً في انتقاده لقيادة الجمعية حيث قال "بقدر ما يعيننا الأمر، فإنهم لم يفعلوا شيئاً"، وقال "إننا بانتظار أن يتحركوا وأن يعبروا عن حضور ما أو أن يفعلوا أي شيء!"

وقد خففت الحكومة القيود على الصحف والمجلات الأجنبية، ويجري منح الصحفيين الأجانب تأشيرات ومنح المؤسسات الإخبارية الدولية تراخيص طويلة الأمد. ورغم ذلك، ما زال بعض الصحفيين الأجانب يشكون من أن السلطات تمارس تخويفاً بأسلوب بارع ضد مصادر المراسلين. ففي شباط (فبراير)، مارست السلطات السعودية وبشكل واضح الضغط على صاحب ملهى ليلي في جدة بعد أن نشرت مجلة "فوربس" خبراً عن المكان الذي يختلط فيه الرجال والنساء اجتماعياً.

تونس

على الرغم من انتخاب تونس في أيار (مايو) عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حديث الإنشاء، إلا أنها واصلت تحت الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي اتباع سياسة تكمिम وسائل الإعلام الناقدة، ومضايقة الصحفيين المستقلين وعائلاتهم.

ففي شباط (فبراير)، ومع اقتراب التصويت في الأمم المتحدة، عفا بن علي عن حمادي الجبالي رئيس تحرير صحيفة "الفجر" الأسبوعية الإسلامية، التي توقفت عن الصدور، وعن مئات السجناء السياسيين الآخرين. وقد رحبت لجنة حماية الصحفيين بإطلاق سراح الجبالي الذي أمضى أكثر من 15 عاماً في السجن بسبب نشرة مقالة حول عدم دستورية المحاكم العسكرية وبسبب انتمائه لحركة النهضة الإسلامية المحظورة.

ولكن سرعان ما تبين أن العفو أجوف، فبعد فترة وجيزة من مغادرته السجن أصبح الجبالي وعائلته هدفاً لمضايقات الشرطة مما أعاد إلى الأذهان المعاملة التي تلقاها قبل اعتقاله عام 1991. وقد أتهم الجبالي وزوجته في نهاية المطاف "بمحاولة رشوة موظف رسمي" عندما كان الجبالي في السجن. وقال محامو حقوق الإنسان إن التهم لا أساس لها من الصحة.

وظل مراسل آخر لصحيفة "الفجر"، هو عبد الله الزواري خاضعاً لمراقبة الشرطة في مدينة جرجيس جنوب البلاد على مسافة تربو على 480 كيلومتر بعيداً عن زوجته وأطفاله المقيمين في العاصمة تونس. وقد أرسل إلى هناك قسراً بعد إطلاق سراحه عام 2002 وتم منعه من العمل ومن استخدام شبكة الإنترنت. وقد أصدرت محكمة عسكرية حكماً عام 1992 بحق زواري بالسجن 11 عاماً بسبب "انتمائه لمنظمة غير شرعية" و "التخطيط لتغيير طبيعة الدولة"، وقد قام بإضراب عن الطعام عدة مرات للاحتجاج على اعتقاله الفعلي في البيت منذ إطلاق سراحه.

كذلك استهدفت السلطات الكاتب السجين ومحامي حقوق الإنسان محمد عبو وعائلته بالمضايقات. وكان قد حُكم على عبو في نيسان (إبريل) 2005 بالسجن ثلاثة سنوات ونصف السنة، بسبب القيام بعمل "أساء إلى سمعة العملية القضائية" وكان "من الممكن أن يؤدي إلى تعكير الصفو العام". أما جريمة عبو الرئيسية، حسب جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية، فكانت كتابته لمقالة رأي في الموقع الإخباري المحظور "تونس نيوز" قارن فيها التعذيب في السجون التونسية بالظروف في سجن أبو غريب شائن السمعة في العراق.

وقد أضرب عبو عدة مرات عن الطعام احتجاجاً على ظروف السجن والمضايقات التي تتعرض لها زوجته التي غالباً ما يتم إنهاء زيارتها الأسبوعية -بعد أن تقطع ساعات طويلة على الطريق إلى سجن "الكاف" بالقرب من الحدود الجزائرية- تعسفاً بعد دقيقتين أو ثلاث فقط من وصولها. وقال محامي حقوق الإنسان عبد الرزاق كيلاني للجنة حماية الصحفيين إن "الأمر يبدو وكأن لديهم تعليمات بتحطيم عبو جسدياً ومعنوياً. من المحزن أن نبدو وكأننا أقرب إلى قانون الغاب منا إلى حكم القانون".

وقد كتبت لجنة حماية الصحفيين إلى الرئيس بن علي في السادس من حزيران (يونيو) للتعبير عن قلقها العميق بشأن "دائرة اضطهاد الصحفيين في تونس الأخذة في الاتساع والتي يدل عليها الاحتجاز الاعتباطي لعبو ومضايقة زوجته، وكذلك الحال بالنسبة للجبالي وعائلته واعتقال لطفي حجي رئيس نقابة الصحفيين التونسيين لفترة وجيزة في 11 أيار (مايو) واعتقاله مرة ثانية في 3 حزيران (يونيو)". وبصفتها بلداً عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإنه يتوجب على تونس أن "تدعم أعلى معايير تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، وفقاً لقرار الجمعية العام للأمم المتحدة الذي أنشأ المجلس على أساسه.

ولم يتم استهداف حجي لكونه رئيس نقابة الصحفيين التونسيين المضروب حولها حصار والتي تم منعها من عقد الجمعية العامة الأولى لها في أيلول (سبتمبر) 2005 فقط، بل وكونه مراسلاً لقناة "الجزيرة". وما زالت قناة "الجزيرة" الفضائية التي تبث من قطر ممنوعة من الترخيص في تونس.

وفي 25 تشرين الأول (أكتوبر)، قالت الحكومة إنها ستغلق سفارتها في قطر احتجاجاً على ما دعت "حملة عدائية تشنها الجزيرة للإساءة إلى تونس". وجاء ذلك في أعقاب بث مقابلة مع الداعية الديمقراطية منصف المرزوقي الذي قال إنه سيعود إلى تونس من المنفى ليشترك في المقاومة المدنية السلمية لحكم بن علي. وقد تسببت المقابلة في إجراءات قضائية من قبل السلطات التونسية ضد المرزوقي بسبب "التحريض على العصيان المدني". واتهمت الحكومة "الجزيرة" بتجاهل "القواعد الأساسية للإعلام والأخلاقيات".

وممن استهدفوا محلياً أيضاً من قبل الشرطة السرية المنتشرة في أرجاء البلاد، السيدة زبيبة رجبية (وتعرف أيضاً باسم أم زياد)، وهي رئيسة تحرير مجلة "كلمة" التي تصدر على شبكة الإنترنت -وهي مجلة ممنوعة- وتشغل منصب نائب رئيس المرصد الخاص بحرية الصحافة والنشر والإبداع.

وبعد تهديدات كثيرة مجهولة المصدر بتدمير سمعتها وسمعة عائلتها إذا ما واصلت العمل في الصحافة الناقدة، تسلمت رجبية رسالة في آذار (مارس) تم إرسالها من فرنسا تحتوي صوراً إباحية مزيفة لزوجها المحامي ونائب البرلمان السابق مختار جلاللي.

وفي 4 أيار (مايو)، وعند وصول رجبية إلى مطار تونس قرطاج قادمة من القاهرة، حيث شاركت في مؤتمر حول الصحفيين العرب المسجونين، تعرضت للمضايقة لعدة ساعات وتمت مصادرة وثائقها الشخصية.

وتعرضت رجبية وكل من رئيسة تحرير الصفحات المحررة باللغة الفرنسية لمجلة "كلمة"، سهام بن سدرين، والصحافية المستقلة سهير بالحسن، مراراً للتحرش والمضايقات في السنوات الأخيرة. فقد تمت مضايقتهم من قبل عناصر أمن باللباس المدني ووصفهم "بالعاهرات" عشية انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005. وفي 21 تموز (يوليو) 2006، تم منع رجبية من حضور اجتماع في مكتب جماعة حقوقية محلية في تونس، وتم الإساءة إليها من قبل عناصر أمن باللباس المدني الذين أجبروها على الصعود إلى سيارة تكسي وأخبروا السائق بأنها عاهرة وأمره بأخذها بعيداً.

وفي نيسان (إبريل)، توصلت بعثة خامسة لتقصي الحقائق مؤلفة من مجموعة معنية برصد الأوضاع في تونس ضمن الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير، إلى أن "انتهاكات حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية لا زالت متفشية هناك".

وعلى الرغم من هيمنة الرقابة الذاتية، إلا أن الهيئات الحكومية والوزارات غالباً ما تملّي على الصحف محتويات التغطية الإخبارية، فكثيراً ما اختفت صحيفة "الموقف" الأسبوعية المعارضة -وهي أكثر الصحف المرخصة تعرضاً للمضايقات- من على أكشاك الصحف والمجلات بناء على أوامر من وزارة الداخلية. وفي 2 تشرين الأول (أكتوبر)، مثل رئيس تحرير "الموقف" ورئيس الحزب التقدمي الديمقراطي، أحمد نجيب الشابي، أمام مساعد النائب العام التونسي بتهمة تغيير دار الطباعة دون الحصول على إذن من وزارة الداخلية. وقد أنكر الشابي أن تكون صحيفة "الموقف" قد استخدمت دار طبع أخرى. وقال الشابي إن "ذلك جزء من عملية مستمرة من الضغط السياسي والمالي على الموقف بهدف إسكات صوتها".

كذلك شددت وزارة الداخلية من قبضتها على الصحف الأجنبية مانعة العديد من أعداد الصحف اليومية الفرنسية مثل "لوموند" و "فرانس سور" و "لوموند دبلوماتيك" الشهرية، وصحيفة "القدس العربي" التي تصدر في لندن. كما أن كثيرا من الصحف والمجلات الأوروبية والعربية الأخرى، كصحيفة "الحياة"، اختفت من على أكشاك الصحف التونسية منذ سنوات.

وتم منع عدد التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) من صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية لأنها ضمت مقالة رأي اعتبرت مسيئة للإسلام عشية تصريحات البابا بينديكت بشأن الدين الإسلامي. وكان البابا قد اقتبس في محاضرة ألقاها في ألمانيا في ذات الشهر نصوصا كتبت قبل قرون تؤكد أن الإسلام انتشر بحد السيف. وقد أشعل استشهاده بتلك النصوص -التي قال البابا إنها لا تمثل وجهة نظره- غضبا واسعا في البلدان الإسلامية.

أوقفت السلطات توزيع عدد 18 تشرين أول (أكتوبر) من صحيفة "لوفيغارو"، فقد نُشر فيه خبر حول التورط المزعوم لأحد أقارب بن علي في عملية السطو التي وقعت في أيار (مايو) ليخت يملكه المصرفي الباريسي برونو روجر وتهريب القوارب الفرنسية الفخمة المسروقة إلى تونس.

ويعدُّ الصحفيون الأجانب المنتقدون للرئيس بن علي غير مرحب فيهم في البلاد، ففي أيلول (سبتمبر) تم منع الصحيفة الفرنسية ليا لاباييه، التي تكتب في الموقع الإخباري الساخر "بقشيش"، من دخول البلاد لدى وصولها إلى مطار تونس قادمة من باريس. ولم يتم تقديم أي تفسير رسمي لاباييه التي كتبت في آب (أغسطس) مراجعة نقدية لكتاب يمدح بن علي ألفه أنطوان سفير وهو كاتب فرنسي مقرب من السلطات التونسية.

وغالبا ما يتم حرمان الصحفيين الذين يساهمون في الصحف المعارضة والمواقع الإخبارية ووسائل الإعلام العربية والأجنبية من البطاقات الصحفية وتتم مضايقتهم بسبب تغطيتهم لقضايا من قبيل التعذيب والفساد والافتقار إلى استقلالية القضاء. كما أن تغطية أخبار الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 1977، وهي أول منظمة من نوعها في العالم العربي، يعدُّ من المحرمات.

يتواصل ازدياد عدد المواقع الإخبارية الممنوعة على شبكة الإنترنت. وأحد آخر الضحايا في هذا الصدد الصحيفة الأسبوعية "لو مغربيين" التي تصدر على شبكة الإنترنت، والتي تشرف عليها الرابطة المغربية للديمقراطية. ويرأس هذه الجماعة المؤيدة للديمقراطية عمر صحابو الذي أصبح عام 1991 أول صحفي تونسي يتم سجنه بسبب عمله في عهد الرئيس بن علي. وقد فر صحابو إلى فرنسا بعد إطلاق سراحه.

وقد تلقى المشتركون في نشرة "تونس نيوز" التي يتم توزيعها عبر البريد الإلكتروني [الإيميل]، والتي تعدُّ المصدر الرئيسي للمعلومات المستقلة لعشرات الآلاف من التونسيين، تلقوا وبصورة غير متوقعة تقريرا عن رياضة كرة القدم البريطانية في 19 آب (أغسطس) بدلا من طائفة اعتيادية من الأخبار والآراء التي تنقلها الصحيفة. وأوضح الفريق المسؤول عن نشرة "تونس نيوز" فيما بعد بأن الموقع تعرض لهجوم إلكتروني أدى، إضافة إلى ذلك، إلى اختفاء قائمة عناوين التوزيع عبر البريد الإلكتروني.

تركيا

أثارت موجة الدعاوى القضائية الجنائية ضد الصحافة، من جديد، شكوكا حول التزام تركيا بالأسلوب الغربي للديمقراطية والصحافة الحرة، وذلك بعد سنة واحدة فقط من بدء هذا البلد المحادثات الرسمية المتعلقة بانضمامه إلى الاتحاد الأوروبي.

فقد وجد الصحفيون والكتاب أنفسهم هدفاً متكرراً للقضايا الجنائية التي بوشرت بموجب تشريعات تقييدية غامضة الصياغة ظلت موجودة في كتب القانون على الرغم من الإصلاحات التشريعية الأخيرة. وكان الضحايا الرئيسيون هم أولئك الذين تناولوا مواضيع خلافية كالأقلية الكردية في البلاد؛ وانتقاد الجيش والمحاكم؛ والقتل الجماعي للأرمن إبان حكم الإمبراطورية العثمانية أو انتقاد مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك.

وخلال العقد الماضي أحرزت تركيا تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بتحسين سجلها الخاص بحرية الصحافة. وبعد أن كانت تركيا من بين أكثر البلدان سجنًا للصحفيين في العالم في التسعينات من القرن الماضي، عمدت الآن إلى إنهاء عملية إلقاء الصحفيين خلف القضبان بصورة شبة كاملة، إذ لم يكن في نهاية السنة إلا مراسل صحفي واحد في السجن بسبب عمله. وكان القدر الأكبر من التحسن عائداً إلى الإصلاحات القانونية الشاملة التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة. وفي محاولة منها لجعل قوانينها منسجمة مع التشريعات الأوروبية، عمدت السلطات التركية إلى تعديل أو إلغاء القوانين التقييدية التي كانت تُستخدم من قبل للزجّ بالصحفيين في السجن بالعشرات.

ومع ذلك، لا تزال القوانين القمعية موجودة في كتب القانون وتم استخدامها مراراً عام 2006 لاقتياد الكتاب الذين يتحدثون بجرأة إلى المحاكم. وكان القوميون الأتراك المعارضون للانضمام للاتحاد الأوروبي القوة الدافعة وراء الكثير من الدعاوى القضائية التي كانوا يأملون منها أن تخرج عملية الانضمام عن مسارها نحو نيل الموافقة. وفي سبيل تلك الغاية، كانوا كثيرًا ما يسعون إلى تعيين مدعين عامين متعاطفين معهم في شتى أنحاء البلاد لرفع دعاوى جنائية ضد الصحفيين والكتاب والأكاديميين.

وفي حالة اعتبرت اختصاراً لالتزام تركيا بحرية التعبير مثل الصحفيون البارزون مراد بيلغي وهالوك ساهين وإيرول كاتريسوغلو وعصمت بركان من جريدة "راديكال" اليومية وحسن جمال من جريدة "ميلييات" أمام المحكمة في شباط (فبراير) بتهمة التأثير على نتيجة إحدى المحاكمات والإساءة إلى "القومية التركية" ومؤسسات الدولة التركية - وهي جرائم بموجب المادتين 288 و 301 من قانون العقوبات التركي. وقد راقب كبير المحررين في لجنة حماية الصحفيين، روبرت ماهوني، مجريات المحاكمة في إسطنبول وأعد تقريراً خاصاً في آذار (مارس) بعنوان "القومية والصحافة".

وقد وُجّهت هذه التهم بناء على شكاوى تقدمت بها مجموعة من المحامين القوميين رداً على مقالات كتبها هؤلاء الكتاب الخمسة عام 2005 تحدوا فيها قراراً اتخذته محكمة إدارية في إسطنبول بحظر مؤتمر أكاديمي حول القتل الجماعي للأرمن إبان الحكم العثماني بين العامين 1915 و 1917، فقد قتلت السلطات العثمانية المتحالفة مع ألمانيا الإمبريالية، أو هجرت قسراً، الأرمن الذين اتهمتهم بالتعاطف مع روسيا. ولا تزال مذبحه الأرمن واحدة من المواضيع المحرمة في تركيا. ويقول الأرمن إن عمليات القتل تلك شكلت أول إيادة جماعية في القرن العشرين وهو توصيف ترفضه تركيا. وقد رفضت القضية ضد ساهين وكاتريسوغلو وبركان وجمال في نيسان (إبريل)، إلا أن الادعاء العام استأنف الحكم. وتمت تبرئة بيلغي في حزيران (يونيو).

وخلال السنة، تم توجيه تهم لسبعة عشر صحفياً ممن ناقشوا قضايا حقوق الإنسان أو حذر عقد المؤتمر حول الأرمن أو قضايا تعذيب بموجب المادة 288 حسب مجموعة حرية الصحافة "بيا". كما وُجّهت تهم جنائية ضد الصحفي إسماعيل سيماز من صحيفة "راديكال" بموجب المادة 288 بسبب تقرير صحفي زعم فيه إن السلطات تقوم بتعذيب الأطفال. وتم فيما بعد تغريم سيماز مبلغ 20 ألف ليرة تركية (13,600 دولار أمريكي).

وتم توجيه تهمة إلى صحفي آخر في صحيفة "راديكال"، هو مراد يتكن، بموجب القانون عن زاوية كتبها عام 2005 انتقد فيها مقاضاة الفائز بجائزة نوبل أورهان باموك الذي تمت محاكمته بتهمة الإساءة إلى "القومية التركية"، إلا أن التهمة أسقطت في كانون ثاني (يناير). ولو تمت إدانة يتكن لكان قد واجه عقوبة سجن تصل إلى أربع سنوات ونصف السنة.

وفي تموز (يوليو) أيدت محكمة الاستئناف العليا التركية الحكم بالسجن مدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ بحق الصحفي التركي-الأرمني هرانت دينك لمخالفته المادة 301 وذلك في قضية حركها ضده القوميون. ويعمل دينك مديراً إدارياً للصحيفة الأسبوعية "أغوس" التي تصدر باللغتين التركية والأرمنية. وقد جاءت محاكمته في أعقاب سلسلة من المقالات نُشرت أوائل عام 2004 وتناولت الذاكرة الجماعية للمذابح الأرمنية بين 1915 و1917.

وقال دينك إنه سيتوجه بالقضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بفرنسا لكي يبزر ساحتها. كما وانتقد المفوض الأوروبي لشؤون توسيع الاتحاد، أوللي رين، الحكم وطالب تركيا بتعديل قوانينها بما يكفل حرية التعبير. وقال إن تركيا قد تضطر لإعادة كتابة قانون العقوبات الخاص بها للوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي.

واستُغلت بنود قانونية قمعية أخرى من قبل المناوئين لحرية الصحافة خلال السنة. ففي حزيران (يونيو) تمت محاكمة بريهان ماغدين، وهي كاتبة زاوية في المجلة الأسبوعية "يني أكتويل"، بتهمة مخالفة المادة 318 من قانون العقوبات عندما دافعت عن المستكفين عن الخدمة العسكرية لدوافع من الضمير. وقد أقيمت الشكوى بسبب مقالة كتبها في كانون أول (ديسمبر) 2005 تناولت فيها قضية محمد ترهان، الذي حُكم عليه حكماً قياسيًّا بالسجن بلغ أربع سنوات في سجن عسكري بسبب رفضه ارتداء الزي العسكري. وكانت ماغدين ستواجه حكماً بالسجن لو تمت إدانتها إلا أنها بُرئت من التهمة في تموز (يوليو).

كذلك في قضية أخرى، وجهت السلطات للصحفية أيبك كاليبسار تهمة الإساءة لأتاتورك خلال لقاء تم معها حول كتابها القادم عن زوجة أتاتورك، حيث ذكرت كاليبسار حادثة ارتدى فيها أتاتورك ملابس نسائية من أجل تفادي عملية اغتيال. وكانت ستواجه حكماً بالسجن مدته أربع سنوات ونصف السنة لو لم تتم تبرئتها من التهمة في كانون الأول (ديسمبر).

وعلى الرغم من أنه لم يتم سجن أي من الذين حكموا خلال السنة، يقول الصحفيون الأتراك إن السلسلة المتلاحقة من القضايا الجنائية لها تأثير مثير على عملهم، حيث يقول الصحفي التركي ندير ماتر وهو من المناصرين لحرية الصحافة إن "هذه القضايا تقود إلى الرقابة الذاتية، فقبل أن تكتب عن مسائل من قبيل الجيش أو الأكراد، فإنك ستفكر مرتين أو ثلاث قبل أن تفعل".

ووقعت صحيفة واحدة على الأقل ضحية للإجراءات القضائية الصارمة، ففي آب (أغسطس) أمرت محكمة تركية بإغلاق صحيفة "أولكيدي أوزكور غونديم" اليومية المؤيدة للأكراد لمدة خمسة عشر يوماً زعم أنها تبث دعاية إرهابية، بموجب قانون لمكافحة الإرهاب تم العمل به حديثاً. وتمت إعادة فتحها بعد خمسة أيام لدى قيام الصحيفة باستئناف الحكم.

وخلال العقدتين الماضيتين كانت الهجمات على الصحافة التركية حدثاً متكرراً إلى درجة تثير القلق. واستمرت هذه النزعة خلال عام 2006 عندما استهدفت مكاتب صحيفة "جمهوريات" اليومية بثلاثة هجمات منفصلة بالقنابل اليدوية، وهي صحيفة علمانية تعد أهم صحيفة لأتباع أتاتورك. ولم يُصب أحد بتلك الهجمات وظل المشتبه فيهم طليقيين في نهاية السنة.

اليمن

وفرت الانتخابات الرئاسية الستارة الخلفية لسلسلة من هجمات الإزعاج ضد الصحافة اليمنية المستقلة والمعارضة التي أخذت تزداد جرأة. وكما كان متوقعا، فقد مدد الرئيس علي عبد الله صالح سلطته المستمرة منذ نحو ثلاثة عقود لست سنوات أخرى، إلا أن السباق الرئاسي لانتخابات أيلول (سبتمبر) شهد ازديادا مفاجئا في العنف والترهيب والمضايقات القضائية، إلى جانب حملة تشويه موجهة من قبل الصحف التي تسيطر عليها الدولة ضد الصحفيين المستقلين.

تعُدُّ الصحافة اليمنية الجريئة مركزا مهماً من مراكز المعارضة والجدل السياسي، وأصبحت خلال السنتين الماضيتين أكثر جرأة على نحو ملحوظ في فضح الفساد على مستوى عالٍ وتناول قضايا حساسة سياسياً. فقد شككت الصحف في حكمة بقاء صالح في الحكم، كما أنها اعترضت على تحضير ابن الرئيس، أحمد، ليكون خلفاً لأبيه. وانتقد بعضها المسؤولين اليمنيين على دعمهم الجماعات الدينية المسلحة في الوقت الذي يطرح فيه صالح نفسه كحليف لواشنطن في للحرب التي تشنها على الإرهاب. وانتقدت صحف أخرى الرئيس على قسوة مكافحة التمرد الإقليمي الذي تنتزعه شخصيات قبلية ودينية في منطقة صعدة الشمالية والذي بدأ في عام 2004. وقد ردت السلطات وأطراف يشتبه في عمالتها للدولة بعدوانية على التغطية الناقدة لهذه الموضوعات.

وقد دفعت سلسلة من الاعتداءات الوحشية وغير المبررة على الصحفيين المستقلين عام 2005 لجنة حماية الصحفيين إلى إرسال وفد إلى العاصمة صنعاء في كانون ثاني (يناير)، ضم كلارينس بيج من صحيفة "شيكاغو تريبيون"، وديف مراه من قناة "الجزيرة الإنجليزية"، وكلاهما عضو مجلس إدارة. وقد بيّن صحفيون ومحامون في مجال حقوق الإنسان ونشطاء من المجتمع المدني أجواء الترهيب والتقييد المتصاعد ضد الصحفيين اليمنيين. ولم تقم الحكومة اليمنية بإجراء تحقيقات جدية في ست حالات من الحالات التي وثقتها لجنة حماية الصحفيين عام 2005 أو جلب مرتكبيها إلى العدالة، في حين لم يقيم المسؤولون بإدانة تلك الاعتداءات إدانة واضحة. ويشير الشهود والأدلة إلى تورط قوى حكومية ومن يُشتبه في أنهم عملاء للدولة في عدد من الاعتداءات. أما الصحفيون الذين استُهدفوا فكانوا ممن قاموا بتغطية أُنباء الاحتجاجات أو الكتابة عن الفساد الرسمي أو انتقاد الرئيس وسياسات الحكومة أو ناقشوا احتمالية أن يخلف نجل الرئيس أباه بالحكم.

وقد تعهد المسؤولون اليمنيون الذين التقوا لجنة حماية الصحفيين في كانون ثاني (يناير) بالتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين إلا أنهم تجنبوا إدانتها بصورة صريحة. وخلال لقاء ساخن مع وفد لجنة حماية الصحفيين قال رئيس الوزراء عبد القادر باجمال إن الاعتداء على أي مواطن يمني غير مقبول، لكنه قال إن الاعتداءات على الصحفيين لم تكن مرتبطة بما يكتبونه وإنما تمت بهدف كسب الاهتمام، حيث قال إن "بعض الناس يقومون باختلاق المشاكل ضد أنفسهم"، وقال إنهم "يريدون الظهور كمقاتلين من أجل حرية الصحافة، حيث يكون الصحفي ثملاً من السكر ومن ثم يصطدم مع الناس".

وعلى الرغم من إنكاره لوقوع اعتداءات، وعد باجمال أن تقوم الحكومة بالتحقيق وإعلان النتائج على الملأ. ومع ذلك انتهت السنة ولم تصدر أية نتائج وواصلت الاعتداءات تسارعها.

وقال قائد الطيري، وهو صحفي من أسبوعية "الثوري" التابعة للحزب الاشتراكي، للجنة حماية الصحفيين إن عدة رجال اختطفوه واعتدوا عليه في آذار (مارس) في انتقام واضح بسبب كتاباته. وقال إن أحد المعتدين هاجمه بأداة نحز كهربائية في حين حاول آخر تكسير أصابع يده التي يكتب بها، وأبلغوه أن الزاوية التي يكتبها عن الفصائل السياسية المحلية قد تجاوزت "الخطوط الحمراء" التي تهدف إلى حماية الشخصيات العامة من النقد وأنه يغامر بحياته إذا ما تابع كتابة الزاوية. هذا وبقي مرتكبوا هذا الاعتداء طليقين.

وفي نيسان (إبريل)، استمرت عمليات التهريب والمضايقة ضد جمال عامر وهو رئيس تحرير صحيفة "الوسط" الأسبوعية الذي كان قد تم اختطافه والاعتداء عليه بوحشية من قبل من يشتبه في كونهم عملاء للحكومة في آب (أغسطس) 2005، بعد أن كتب عن الفساد في أعلى هرم السلطة. وقال عامر للجنة حماية الصحفيين إنه في 10 نيسان (إبريل) طلب ضابط معروف من الأمن السياسي وبرفقته أربعة رجال آخرين من جيران عامر أن يعينوا لهم مكان شقته، وأن يعطوهم أرقام الهواتف الخلوية لأطفاله وأسماء المدارس التي يدرسون فيها ورقم لوحة سيارته. وتمت هذه الزيارة أثناء سفر عامر إلى الولايات المتحدة وهي الزيارة التي دعت صحيفة "الميثاق" التي تسيطر عليها الدولة إلى اتهام عامر بأنه عميل للغرب بسببها. وفي تشرين ثاني (نوفمبر) منحت لجنة حماية الصحفيين جمال عامر الجائزة الدولية لحرية الصحافة تقديراً لالتزامه بالعمل الصحفي المستقل وسط التهديدات والمضايقات.

وفي نيسان (إبريل) كذلك، قال عابد المهذري رئيس التحرير المسؤول لصحيفة "الديار" الأسبوعية المستقلة إنه استهدف ممن يشتبه في أنهم مهربو أسلحة في صعدة بالقرب من الحدود السعودية، بعد أن أعد تحقيقاً حول تهريب الأسلحة وإنه تلقى العديد من التهديدات بالقتل نتيجة لذلك. وقال المهذري إن عدة رجال مسلحين طاردوا سيارته التي كان يقودها صديق له في 19 نيسان (إبريل) لغاية بيت الصديق حيث شق المهاجمون، الذين يبدو أنهم كانوا يعتقدون أنهم يلاحقون المهذري، طريقهم إلى داخل البيت عنوة وهددوا عائلة صديقه بالسلاح وسرقوا سيارته. وقد حصل صديقه على رقم لوحة سيارة المهاجمين وقام المحثري بتبليغ الشرطة، إلا أنه لم يتم القبض على المهاجمين.

واستمر تعرض الصحفيين اليمنيين للتهديد الحكومي باتخاذ إجراءات قانونية أو إقامة دعاوى غير شرعية بسبب تغطيتهم لموضوعات حساسة. ووقع العديد من الصحفيين ضحايا لموجة من الانتقام الحكومي عمّت العالم فيما يتعلق بنشر رسوم كاريكاتيرية للنبي محمد تسببت في غضب عمّ العالم الإسلامي عقب ظهور تلك الرسوم أول مرة في صحيفة "يولاند-بوستن" الدنماركية اليومية. فقد اتهم كل من محمد الأسدي رئيس التحرير المسؤول لصحيفة "يمن أونبزرفر" الصادرة بالإنجليزية، وعبد الكريم صبرا مدير التحرير وناشر صحيفة "الحرية"، وبحيي العابد الصحفي في صحيفة "الحرية"، وكمال العلفي رئيس التحرير المسؤول لصحيفة "الرأي العام" الصادرة باللغة العربية، أنهم جميعاً بانتهاك قانون الإعلام الذي يحظر "طباعة أو نشر أو توزيع أو بث ... أي شيء يعمل على التحامل على الدين الإسلامي أو مبادئ النبيلة أو يحط من شأن الأديان أو العقائد الإنسانية". وقد تم اعتقال الصحفيين لعدة أيام وتم إيقاف صحفهم. وقد أدين العلفي في تشرين ثاني (نوفمبر) وحُكم عليه بالسجن مدة سنة، إلا أنه تم إطلاق سراحه بعد الاستئناف. وفي الشهر الذي يليه، قامت محكمة بصنعاء بتغريم الأسدي مبلغ 500 ألف ريال (ما يعادل 2,850 دولار أمريكي). أما صبرا والعابد فقد تلقيا أحكاماً بالسجن مع وقف التنفيذ في كانون الأول (ديسمبر).

وفي الوقت نفسه، سارت دعاوى أخرى بثبات في أروقة المحاكم، ففي تموز (يوليو) أمرت محكمة بصنعاء صحيفة "الوحدوي" الأسبوعية المعارضة بدفع مبلغ 500 ألف ريال (ما يعادل 2,850 دولار أمريكي) كتعويض لوزارة الدفاع، كما فرضت عليها غرامة قدرها 50 ألف ريال (ما يعادل 285 دولار أمريكي)، ومنعت رئيس التحرير المسؤول علي السقاف من ممارسة الصحافة مدة ستة أشهر. وقد نشأت القضية ضد صحيفة "الوحدوي" بسبب مقالة نشرتها في آب (أغسطس) 2005 تزعم قيام أفراد من الحرس الجمهوري بأعمال غير لائقة باستيلائهم على أراض في منطقة ضمارة. وقد اتهمت وزارة الدفاع -التي تقدمت بالدعوى ضد "الوحدوي" - الصحيفة بإفشاء أسرار عسكرية. وذكر السقاف للجنة حماية الصحفيين بأنه يعتزم استئناف الحكم. وفي الوقت ذاته، تواجه الصحيفة تسع محاكمات أخرى تسببت بها كتابتها عن الفساد الحكومي.

وفي دعاوى أخرى في المحاكم تواجه صحيفة "الثوري" 13 قضية تشهير، وهو أكبر عدد من القضايا يقام ضد صحيفة، حسب محامين عن حرية الصحافة.

وخلال السنة ناقش البرلمان اليمني مشروع قانوناً للصحافة يهدد بزيادة القيود. وقد اعتبر المسؤولون الحكوميون هذه الإجراءات خطوة إلى الأمام نحو حرية الصحافة لأنها تزيل من قانون عام 1990 الفقرات التي تنص على أحكام بالحبس عن إساءات الصحافة. إلا أن محامين يمينيين قالوا إن هذا التعديل لن يكون له تأثير لأن الصحفيين اليمنيين سيظلون عرضة للسجن بموجب أحكام قانون العقوبات اليمني. ويحدد مشروع القانون شروطاً مهنية لممارسة الصحافة أكثر صرامة من ذي قبل، منها عضوية نقابة الصحفيين اليمنيين، وينص على أنه لا يمكن لغير الصحفيين العمل في الصحافة. كما يطالب مشروع القانون بفرض شروط رأسمالية باهظة لتأسيس المطبوعات. كما أن الغرامات الممكنة تثير القلق، فمشروع القانون المطروح للبرلمان لم يحدد قيمة الغرامات الممكنة فرضها. ويخشى الصحفيون من أن يتم إضافة عقوبات كبيرة من قبل المشرعين أو أن يتم ترك الأمر لمشئبة القضاة الواقعيين تحت سيطرة السلطة التنفيذية.

إضافة إلى الوسائل القانونية، لجأت السلطات إلى حيل فذرة ضد الصحافة، إذ يُعتقد أن عملاء الأمن مسؤولون عن العديد من الحوادث بما فيها حالة وقعت في كانون ثاني (يناير) تم فيها توزيع تسجيل لمكالفة هاتفية بين مراسل قناة "الجزيرة" أحمد الشلبي وزوجته على كبار موظفي "الجزيرة" في العاصمة القطرية، الدوحة، وعلى صحفيين في اليمن. ويقال إن الشلاف كان يتحدث فيما قد يكون أمورا شخصية محرجة. وقد فسر الصحفيون التسجيل على أنه محاولة للتسبب في فصل الشلبي فهم يظنون أن الشلبي أغضب السلطات اليمنية عندما التقى خاطفي السواح الإبطاليين، وبسبب التطرق إلى الفساد والإساءات إلى حقوق الإنسان.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – لمحات سريعة

الجزائر

- اعتقلت السلطات كمال بوسعاد رئيس تحرير صحيفة "الرسالة" الأسبوعية المؤيدة للإسلاميين يوم 8 شباط (فبراير)، وبيركين بودربالة مدير تحرير صحيفة "السفير" الأسبوعية يوم 11 شباط (فبراير)، بعد أن قامت صحيفتهما بنشر بعض الرسوم الكاريكاتيرية الدنماركية المثيرة للجدل التي تصور النبي محمد. وقد وُجّهت للمحررين بموجب المادة 144 من قانون العقوبات تهمة الإساءة إلى النبي محمد وتشويه صورة الإسلام، وهي تهمة تصل عقوبتها إلى السجن خمس سنوات. ثم تم إغلاق القضية وإطلاق سراحهما بعد أربعة أسابيع من السجن، إلا أنه تم إيقاف الصحيفتين عن الصدور، حسب مصادر لجنة حماية الصحفيين.
- في 11 شباط (فبراير) حُكِمَ على رسام الكاريكاتير علي ديلم بالسجن سنة واحدة وغرامة مالية قيمتها 50 ألف دينار (ما يعادل 730 دولار أمريكي) عن تهمة القدح التي وجهت إليه بسبب سلسلة من الكاريكاتيرات التي تصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، نُشرت في صحيفة "ليبرتي" اليومية الصادرة بالفرنسية عام 2003. ولكن محكمة الاستئناف برأته من التهمة فيما بعد. وفي 2 شباط (فبراير) عرض مدير قناة "كنال الجير" لطفى شرباط ومديرة قناة "ثاليتا تي-في" السيدة حورية خاطر، رسمين من تلك الرسوم خلال النشرات الإخبارية. وتم فيما بعد فصلهما من قبل مؤسسة التلفزيون الجزائرية "تلفزيون الجيرين" التي تملكها الدولة والتي تمتلك بدورها القناتين التلفزيونيتين، حسب ما ذكرته مصادر محلية للجنة حماية الصحفيين.
- وافقت الحكومة على مرسوم صدر في شباط (فبراير) أدى في الواقع إلى منع وسائل الإعلام وعائلات الضحايا من التحقيق في القضايا وإساءات حقوق الإنسان التي وقعت خلال النزاع الأهلي في الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي. ويحظر هذا المنع الشامل التحقيق في جرائم قتل ما لا يقل عن 58 صحفياً من قبل الجماعات المسلحة أو معتدين مجهولي الهوية بين عامي 1993 و1996، واختفاء ما لا يقل عن مراسلين صحفيين هما جمال الدين فحاسي وعزيز بوعبد الله اللذين يُعتقد على نطاق واسع أنه تم اعتقالهما من قبل أفراد تابعين لقوات الأمن الجزائري. وبعثت لجنة حماية الصحفيين في 22 آذار (مارس) برسالة إلى بوتفليقة تقول فيها "إن أحكام هذا المرسوم قاسية للغاية لدرجة أنها ترقى إلى الرقابة ومحاولة تقييد كتابة التاريخ".
- تم إطلاق سراح محمد بن شيكو وهو الناشر السابق لصحيفة "لوماتين" اليومية الصادرة بالفرنسية في 14 حزيران (يونيو) من سجن الهراش الواقع خارج الجزائر العاصمة، بعد أن أمضى حكماً بالسجن مدة سنتين بسبب ما زعم أنه انتهاك لقانون العملات المعمول به في البلاد عام 2003. ويرى الصحفيون وجماعات حقوق الإنسان إدانته على أنها انتقام بسبب الخط الذي تتبناه افتتاحية "لوماتين" المنتقد للحكومة. فقد تمت مقاضاته بعد فترة قصيرة من زعم الصحيفة أن وزير الداخلية يزيد زيرهوني كان يقوم بتعذيب المعتقلين عندما كان ضابطاً في الأمن العسكري في السبعينات من القرن الماضي. وظلت عدة دعاوى جنائية بالتشهير قائمة ضد بن شيكو. وقد أُجبرت "لوماتين" على الإغلاق عام 2004 عندما طالبتها المطابع الحكومية بتسديد الديون القائمة عليها على الفور.
- وفي 5 تموز (يوليو)، وهو عيد الاستقلال الجزائري، عفا الرئيس بوتفليقة عن جميع الصحفيين المدانين بتهمة التشهير بحق الرئيس أو المسؤولين الحكوميين أو مؤسسات الدولة أو الإساءة إليهم. وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة أي في 3 أيار (مايو) اقترح الرئيس العفو عن الصحفيين المحبوسين، إلا أن ذلك العفو تم تطبيقه على الصحفيين الذين أخفقت

استئنافاتهم فقط، وفقاً لما ذكرته وكالة "أجانس فرانس برس".

- أدانت محكمة جزائرية علي فضيل، المحرر المنفذ لصحيفة "الشروق" الصادرة بالعربية، والصحفية نائلة برحال في 31 تشرين أول (أكتوبر) بتهم الإساءة إلى الزعيم الليبي معمر القذافي، حسب الصحيفة نفسها. وذكرت وكالة "اسيوشيتد برس" إن محامي الدفاع يعترف بالاستئناف. وكانت السفارة الليبية في الجزائر قد رفعت دعوى على الصحيفة إثر نشرها مقالين في آب (أغسطس) تشير فيهما إلى أن الزعيم الليبي لعب دوراً في المفاوضات مع قادة الطوارق لإنشاء دولة جديدة في منطقة الساحل. وعزت المقالتان رد الفعل العدائي للطوارق جنوب الجزائر إلى تلك الخطة.

البحرين

- ذكرت وكالة الأنباء البحرينية إن المحكمة الجنائية العليا منعت في تشرين أول (أكتوبر) "نشر كافة أشكال الأنباء والتحليلات والمعلومات فيما يتعلق بقضية صلاح البندر". وقد كان البندر -وهو مستشار بوزارة الشؤون الوزارية- قد كتب تقريراً لمركز الخليج للتطور الديمقراطي يزعم فيه إن مسؤولين حكوميين معينين يعترضون تجريد الكثير من الشيعة من حقهم في التصويت. وقامت الشرطة بإبعاد البندر الذي يحمل الجنسية البريطانية إلى المملكة المتحدة. وقالت الحكومة إنه سيحاكم غيابياً بتهمة التحريض على الفتنة، حسب وكالة "اسيوشيتد برس" للأنباء. وقالت الوكالة إن كبار رؤساء تحرير الصحف البحرينية الصادرة بالعربية حثوا أعلى محكمة في البلاد في 15 تشرين أول (أكتوبر) على مراجعة الحظر الحكومي على تغطية أخبار المزاعم المتعلقة بتزوير الانتخابات.

الأردن

- حقق ضباط الأمن مع فهد الريماوي رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية "المجد" لأكثر من ست ساعات في 8 أيار (مايو) بسبب مقالة تنتقد إعلان الحكومة أنها كشفت عن مخبأ للأسلحة يعود لحماس وفقاً لما ذكره ابنه، مظفر الريماوي، للجنة حماية الصحفيين. ولم يُسمح لرئيس التحرير بالاتصال بأسرته أو الصحيفة.
- وصدر في 30 أيار (مايو) حكم على رئيسي تحرير صحيفتين بالسجن لمدة شهرين، بسبب قيامهما بنشر الرسومات الكاريكاتيرية للنبي محمد المثيرة للجدل. فقد قررت محكمة في عمان أن جهاد المؤمني رئيس التحرير المسؤول سابقاً عن أسبوعية "شبحان"، وهشام الخالدي رئيس التحرير المسؤول عن أسبوعية "المحور"، مذنبين بالإساءة إلى المشاعر والمعتقدات الدينية. وقد أُخلي سبيلهما بالكفالة حتى النظر بالاستئناف.
- في 8 حزيران (يونيو)، قطعت الدوائر الأمنية بصورة مفاجئة مقابلة مباشرة لقناة "الجزيرة" مع زوج شقيقة أبو مصعب الزرقاوي واعتقلت لفترة وجيزة مجري المقابلة ياسر أبو هلاله وفريقه في الزرقاء الواقعة شمال عمان. وكانت الجزيرة تجري مقابلة مع أبو قدامة الذي امتدح شقيق زوجته، وهو أحد قادة القاعدة قتلته القوات الأمريكية في العراق، وذلك عندما قام رجال الأمن الأردنيين بإيقاف اللقاء واعتقال أبي قدامة. كما وتم اعتقال مراسل مستقل لمحطة "سي بي إس" والمصور اللذين كانا ينتظران إجراء لقاء مع أبي قدامة بعد "الجزيرة" في المكان نفسه ومصادرة معداتهم.

الكويت

- ذكرت وكالة "اسيوشيتد برس" في 21 تشرين ثاني (نوفمبر) إن دائرة الادعاء العام للدولة اعتقلت لفترة وجيزة خالد العبيسان، وهو كاتب زاوية في جريد "السياسة" بسبب دفاعه عن الزعيم العراقي السابق صدام حسين في مقالة تم نشرها في عدد التاسع من تشرين ثاني (نوفمبر) من الصحيفة. وقال العبيسان إن حكم الإعدام الذي فرض ضد صدام من قبل محكمة عراقية هو "وسام على صدره ووصمة عار على جبين الإدارة الأمريكية وأدواتها في العالم العربي".

كما حقق الادعاء العام مع أحمد الجار الله رئيس التحرير المسؤول، حسب وكالة "أسوشيتد برس". وقال الادعاء العام إن المقالة تسيء إلى العلاقات مع العراق والولايات المتحدة. ولم يتم توجيه أية اتهامات.

ليبيا

- في 20 آب (أغسطس) قال سيف الإسلام معمر القذافي، ابن الزعيم الليبي معمر القذافي ورئيس مؤسسة القذافي للتطوير، إن ليبيا ليس لديها "دستور ولا صحافة ولا ديمقراطية" أثناء إعلانه في مدينة سرت الواقعة شرق طرابلس عن برنامج لرفع مستوى البلد إلى المستويات التي حققتها الدول النفطية الأخرى. وقال "بكل صراحة وشفافية [أقول] لا توجد حرية صحافة في ليبيا، وفي الحقيقة لا توجد صحافة حتى، ولا توجد 'ديمقراطية شعبية مباشرة' على أرض الواقع"، وأضاف "هذا شيء يقوله كل الليبيين من عامة الشعب وحتى المسؤولين، وأن الشعب كله متفق على أنه لا توجد ديمقراطية في ليبيا".

موريتانيا

- اعتقلت السلطات الأمنية المصطفى ولد عوفا وهو مراسل للقناة الفضائية الإيرانية الناطقة بالعربية "العالم" ورئيس التحرير المسؤول للتلفزيون الموريتاني الذي تديره الدولة. وقد جاء الاعتقال في أعقاب برنامج بثته قناة "العالم" عن حالة الاضطراب التي تشهدها منطقة أزواد في دولة مالي المجاورة. وترى السلطات الموريتانية إن البرنامج أساء إلى حكومة صديقة، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء المحلية، "الأخبار". وقد تم اعتقال عوفا وضيغه في البرنامج، وهو المختار الجايد، بعد فترة قصيرة من بث البرنامج. وقد أتهم عوفا بمساعدة شخص معاد لحكومة صديقة. وقد قام موظفو الأمن بتسليم الجايد، وهو من نشطاء أزواد، إلى السلطات في مالي. وقالت وكالة الأخبار إن الجايد اتهم حكومة مالي في البرنامج بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القانون ضد نشطاء أزواد. ويقطن منطقة أزواد الواقعة شمال غرب مالي رعاة قطعان من الطوارق يقاتلون ضد الحكومة المركزية في بامكو. وقد سرح التلفزيون الموريتاني عوفا من عمله بعد بضع ساعات من إطلاق سراحه في السابع من آذار (مارس)، حسب وكالة "الأخبار".

السودان

- انتقد وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين بشدة الصحفيين الأجانب الذين كانوا يحضرون مؤتمراً صحفياً في الأول من آذار (مارس) في الخرطوم ودعاهم بـ "الإرهابيين" وطردهم خارج القاعة. وكان حسين غاضباً من تغطية وسائل الإعلام الدولية للأزمة في منطقة دارفور بالسودان. ونُقل عنه قوله "لقد صعدت وسائل الإعلام العالمية من الأزمة ... لأنها أرسلت المعلومات غير الصحيحة".

- في 6 آب (أغسطس)، اعتقلت قوات مؤيدة للحكومة السودانية بول سالوبيك مراسل صحيفة "شيكاغو تريبيون" الحائز مرتين على جائزة بوليتزر، والمترجم التشادي المرافق له سليمان أبكر موسى والسائق إدريس عبد الرحمن أنو في دارفور. وكان سالوبيك في مهمة مستقلة لمجلة "ناشنال جيوغرافيك" الأمريكية لإعداد تقرير عن ثقافة منطقة القرن الأفريقي وجغرافيتها وتاريخها. وفي 26 آب (أغسطس)، اتهمت محكمة في الفاشر الرجال الثلاثة بالتجسس ونشر معلومات بصورة غير قانونية وكتابة "معلومات خاطئة" إضافة إلى التهمة غير الجنائية بالدخول إلى البلاد بدون تأشيرة. ووافق الرئيس عمر البشير في 8 أيلول (سبتمبر) على إطلاق سراحهم على أسس إنسانية عقب التماس شخصي من بيل ريتشاردسون حاكم ولاية نيوميكسيكو وسفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة.

- في 30 آب (أغسطس)، ضربت شرطة الخرطوم إبراهيم محمد، مصور قناة "الجزيرة" الفضائية التي تبث من قطر، وصادرت كاميراته أثناء مظاهرة محظورة للأحزاب المعارضة ومؤيديها ضد رفع أسعار البنزين والسكر، حسب وكالة "رويترز" للأنباء. وقد طردت الشرطة محمد الذي كان يصور المظاهرة وضربته بالعصي في حين كانت تلقي

قنابل مسيلة للدموع على المتظاهرين. وقالت "رويترز" إن إحدى خراطيش الغاز المسيل للدموع أصابت سيارة تابعة لها.

• في 5 أيلول (سبتمبر)، اختطف مسلحون مقنعون رئيس تحرير جريدة "الوفاق" الخاصة، محمد طه محمد أحمد، أمام بيته في الخرطوم. وقد عثرت الشرطة في اليوم التالي على رأسه مقطوعة بجانب جثته جنوب العاصمة، وكان مربوط اليدين والقدمين. وكان طه البالغ من العمر 50 عاماً إسلامياً مناصراً للحكومة، ولكنه أغضب الإسلاميين الذين يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد، بنشره مقالة منشورة في شبكة الإنترنت شككت في نسب الرسول محمد. وقد تم اعتقاله وإغلاق صحيفته وتم بالتالي توجيه تهمة التجديف له. وفي وقت لاحق من الشهر ذاته تبنى قائد لفرع القاعدة في أفريقيا، على ما يبدو، هو أبو حفص السوداني المسؤولية عن قتل طه قائلاً إنه أساء إلى الرسول. وقد شكك البعض في صحة هذا الزعم.

• تم اعتقال زهير السراج وهو كاتب زاوية في جريدة "الصحافة" الخاصة من قبل قوات الأمن السودانية واحتجز مدة 60 ساعة في سجن كوبر بالخرطوم في 3 كانون ثاني (يناير)، وفقاً لما ذكره مصدر في الصحيفة للجنة حماية الصحفيين. وقد وجه مدعي عام الأمن الوطني إلى السراج تهمة "الإساءة إلى الرئيس" فيما يتعلق بزاوية كتبها تشكك في أداء الرئيس. وكانت التهم لا تزال قائمة في نهاية السنة.

• ضربت شرطة مكافحة الشغب ثلاثة صحفيين، هم: إمام عبد الباقي الخضير وهو مراسل لصحيفة "آخر لحظة" الخاصة اليومية؛ ومها مبروك الصحفية المتدربة في الصحيفة؛ وشفاء الصالح مراسلة القسم العربي في إذاعة "بي بي سي"، أثناء تغطيتهم لمظاهرة الثلاثين من آب (أغسطس) في الخرطوم التي تم تنظيمها احتجاجاً على صعوبة الوضع الاقتصادي. وقال نائب رئيس التحرير، الهندي عز الدين، للجنة حماية الصحفيين إن الصحفيين الثلاثة اعتقلوا نحو ساعتين في قسم الشرطة المركزي إلى أن تم التثبت من وثائق اعتمادهم كصحفيين.

• في 18 أيلول (سبتمبر) أعلن نائب الرئيس السوداني، علي عثمان محمد طه، عن انتهاء موجة الرقابة على صحف الخرطوم. وكانت سبع صحف يومية عربية خاصة، هي: "الأيام" و"الأضواء" و"السوداني" و"ألوان" و"الصحافة" و"رأي الشعب" و"الوطن"، قد خضعت للرقابة والمصادرة ابتداءً من 9 أيلول (سبتمبر). وأبلغت السلطات رؤساء التحرير بأن تلك الأعداد قد خضعت للرقابة لتجنب التأثير على التحقيق في مقتل رئيس تحرير الوفاق محمد طه. ولكن، قال صحفيون محليون إن الصحف التي تعرضت للرقابة كانت تحتوي على مقالات حول ضعف التحول الديمقراطي وقمع المظاهرات الاحتجاجية على رفع أسعار الوقود والسكر.

• أطلق سراح أبو عبيدة عبد الله وهو صحفي في صحيفة "الرأي العام" المؤيدة للحكومة في 15 تشرين أول (أكتوبر) بعد احتجازه في السجن الانفرادي ومن دون توجيه تهمة لأكثر من أسبوعين من قبل قوى الأمن. وذكرت وكالة "رويترز" بأن المصادر أوردت أسباباً مختلفة للاعتقال. فقد قال كمال حسن بخيت رئيس التحرير المسؤول في الصحيفة إنه يعتقد أنه تم التحقيق مع عبد الله من ضمن التحقيق في قضية مقتل طه، وقال إن عبد الله ربما يكون قد اتصل هاتفياً مع شخص ما يشتبه جهاز أمن الدولة أن له صلة بالجريمة.

• وذكر سعد الدين حسن عبد الله، وهو مراسل قناة "العربية" الفضائية، للجنة حماية الصحفيين أنه اعتقل من قبل قوات الأمن في الخرطوم في 15 تشرين أول (أكتوبر) وأنه خضع لتحقيق امتد لعدة ساعات وإن حاسوبه المحمول قد صودر. وقال حسن عبد الله للجنة إن اعتقاله جاء بعد بث تقرير حول الإخلاء القسري للقاطنين في منطقة العامري التي تقع على بعد 320 كيلومتر إلى الشمال من الخرطوم حيث تقوم الحكومة ببناء سد المروي العالي. وقال إنه تم

استدعاؤه في 17 و19 تشرين الأول (أكتوبر) لمزيد من التحقيق. ومن ثم توقف عن العمل تحت ضغوطات من قبل الصحافة المؤيدة للحكومة ومجلس الصحافة والمطبوعات.

سوريا

- تم اعتقال شعبان عبود مراسل صحيفة "النهار" -كبرى الصحف اللبنانية- في دمشق من قبل السلطات السورية في 2 آذار (مارس)، حسب الصحيفة. وقد اتهمته محكمة عسكرية بنشر معلومات كاذبة في أعقاب مقالة له، نُشرت في 28 شباط (فبراير)، حول الترشيحات ضمن الدوائر الأمنية والاستخباراتية، وفقاً لما ذكره محامي حقوق الإنسان أنور البني لوكالة الصحافة الفرنسية. وحسب صحيفة "النهار"، تم إطلاق سراح عبود بالكفالة في 7 آذار (مارس) بعد تدخل زملائه الصحفيين وجماعات حقوق الإنسان. وقد يواجه عقوبة السجن 3 سنوات إذا ما تمت إدانته من قبل المحكمة العسكرية، حسب ما أوردته تقارير الأنباء.

- في 7 حزيران (يونيو) توصلت محكمة عسكرية إلى أن محمد غانم، رئيس تحرير الموقع الإخباري "سوريون"، مذنب بتهمة الإساءة إلى الرئيس والحاق الضرر بكرامة الدولة والتحريض على الانقسام الطائفي. وكان قد حُكم على غانم بالسجن لمدة عام واحد، إلا أن القاضي خفف الحكم إلى ستة أشهر، من دون تقديم مزيد من الإيضاحات. وكان غانم قد اعتُقل منذ 31 آذار (مارس) حسب موقع "سوريون" وجماعات حقوق الإنسان. وكان قد كتب الكثير من المقالات التي تؤيد الحقوق السياسية والثقافية للأقلية الكردية في سوريا، وكان كثير النقد لطريقة حزب البعث في معالجة القضايا الداخلية.

- قام عملاء لأجهزة الأمن باعتقال الصحفي السويدي فلسطيني المولد، رشيد الحجى، في مطار دمشق في 16 حزيران (يونيو) وهددوه باتهامه بالإساءة إلى الدولة السورية. وتستند هذه التهمة إلى مقابلة للتلفزيون السويدي أجريت قبل 10 سنوات مع سوري كان يسعى للحصول على اللجوء السياسي، حسب وزارة الخارجية السويدية. وفي تلك المقابلة قيل أن السوري أطلق تعليقات حساسة حول بلده مما اجتذب اهتمام المخابرات السورية السرية، حسب تقارير الأنباء. ولم يُسمح لموظفي السفارة السويدية برؤية الحجى طيلة فترة اعتقاله أو حضور اللقاءات أو جلسات المحكمة معه. وتم إطلاق سراحه في 27 حزيران (يونيو).

- تم إخلاء سبيل الناشط في مجال حقوق الإنسان والصحافي المستقل، علي عبد الله، وولده محمد في 4 تشرين الأول (أكتوبر) بعد أن أتما حكماً بالسجن مدة ستة أشهر بتهمة "تعزيز الصفو العام" و "نشر معلومات كاذبة من الممكن أن تؤدي إلى الإضرار بالمكانة المالية للدولة" و "الإساءة إلى موظف حكومي عالي الدرجة"، حسب مصادر لجنة حماية الصحفيين. وقد اعتُقل الابن فور احتجاجه على اعتقال والده في مقابلة أجرتها معه قناة "الجزيرة" الفضائية. وحسب مصادر لجنة حماية الصحفيين ركزت أسئلة رئيس المحكمة العسكرية على مقالات الرأي للصحفي الأب ومقابلة الابن مع "الجزيرة". ويكتب عبد الله في الصحف اللبنانية بصورة منتظمة، ومنها صحيفة "النهار" اليومية وصحيفة "القدس العربي" التي تصدر من لندن.

- أمر وزير الإعلام محسن بلال بإغلاق القناة الفضائية الخاصة الوحيدة في البلاد، وهي "شام تي-في"، وذلك بعد ثمانية أشهر من انطلاقتها. وقد صدر هذا الأمر شفويًا في 30 تشرين أول (أكتوبر) إلى مالك القناة محمد أكرم الجندي، وهو عضو في البرلمان، وإلى مديرها مأمون البني، حسب وكالة "إيه كيه أي برس" المستقلة. وذكرت وكالة أنباء الأمم المتحدة "أي آر أي إن"، بأن الإغلاق جاء في اليوم الذي كان محددًا كي تبث قناة "شام" أولى تقاريرها الإخبارية وبعد خمسة أسابيع من شروعها في البث من خارج دمشق. ونقل التقرير عن البني قوله إن مشكلات في إعداد الأوراق الخاصة بحقوق البث للقناة أدت إلى صدور ذلك الأمر الحكومي. وقال إن "شام تي-في" ستعود إلى البث.